

## مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٩٠

الأربعاء، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة السيد أفونسو (موزامبيق) . . . . .

السيد بوليانسكي	. . . . .	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد مونتالفو سوسا	. . . . .	إكوادور	
السيدة دوتلاري	. . . . .	البنان	
السيد أبو شهاب	. . . . .	الإمارات العربية المتحدة	
السيد بارغا سنترا	. . . . .	البرازيل	
السيد هوري	. . . . .	سويسرا	
السيد غنغ شوانغ	. . . . .	الصين	
السيدة بونغو	. . . . .	غابون	
السيد أغيان	. . . . .	غانا	
السيد دو ريفيير	. . . . .	فرنسا	
السيدة فرازير	. . . . .	مالطة	
السيد كاريوكي	. . . . .	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيدة توماس - غرينفيلد	. . . . .	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيدة شينو	. . . . .	اليابان	

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور وينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد وينسلاند.

السيد وينسلاند (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أنتقل إلى تقرير الأمين العام، أود أن أشير إلى بداية فترة الأعياد، حيث يتزامن شهر رمضان المبارك مع عيد الفصح اليهودي وعيد الفصح المسيحي. وأعرب عن طيب أمياني للمحتفلين بهذه الأيام المباركة المقبلة. وفي البداية، أذكر الجميع بضرورة احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس. وينبغي أن تكون هذه الفترة فترة للتدبر الديني في سلام وأمن وفي أجواء احتفالية للجميع. وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن أي أعمال أحادية تؤدي إلى تصعيد التوتر. وأدعو جميع القادة إلى التعاون لتحقيق تلك الغاية والامتناع عن الأعمال والرسائل الاستفزازية في هذه الفترة الحساسة. وأطالب بالهدوء.

أنتقل الآن إلى تقرير الأمين العام الخامس والعشرين عن تطبيق القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والذي يغطي الفترة من ٨ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٢٢ إلى ١٣ آذار/مارس ٢٠٢٣. يدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والاحترام الكامل لكل الالتزامات القانونية بهذا الشأن. إلا أن الأنشطة الاستيطانية استمرت خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ففي يوم ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، استولى المستوطنون الإسرائيليون على قطعة أرض زراعية تستأجرها أسرة فلسطينية من الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية منذ عام ١٩٣١ في منطقة سلوان بالقدس الشرقية المحتلة. وأصر المستوطنون أنهم اشتروا الأرض من الكنيسة، إلا أن الكنيسة نفت ذلك ووصفته بالاحتلال.

وأبلغت الحكومة الإسرائيلية محكمة العدل العليا في ٢ كانون الثاني/يناير بأنها تعترف بإضفاء الشرعية، وفق القانون الإسرائيلي، على بؤرة حومش الاستيطانية المقامة على أرض يملكها فلسطينيون، بإلغاء جزء من قانون فك الارتباط لعام ٢٠٠٥. ويجري حاليا في الكنيست تقديم التشريعات ذات الصلة. وفي اليوم نفسه، أمهلت المحكمة الحكومة ٩٠ يوما لشرح سبب عدم إخلاء البؤرة الاستيطانية.

وفي ١٢ شباط/فبراير، أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها سمحت بإقامة ٩ بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة وأن لجنة التخطيط العليا ستجتمع في غضون أيام للمضي قدما في خطط بناء الوحدات السكنية الاستيطانية. ووضعت اللجنة بعد ذلك خططا لبناء أكثر من ٢٠٠ وحدة سكنية استيطانية، يقع نحو ٤٠٠٠ منها في عمق الضفة الغربية المحتلة. وتوجد قرابة ١٠٠٠ وحدة سكنية في بؤر استيطانية، بدأ العمل لإضفاء الشرعية عليها بموجب القانون الإسرائيلي.

وبعد تأجيلات متعددة، تقرر عقد اجتماع للجنة الفرعية للاعتراضات التابعة للجنة التخطيط العليا بشأن خطط المشروع الاستيطاني EI، وهو مشروع حساس، في ١٢ حزيران/يونيه.

كذلك استمرت عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك القدس

هجمات بإلقاء الحجارة على الإسرائيليين، بمن فيهم المستوطنون، مما أدى إلى وقوع إصابات أو إلحاق أضرار بممتلكات إسرائيلية. وقتل أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية برصاص جندي زميل له في سياق عملية طعن نفذها فلسطيني.

ونفذت قوات الأمن الإسرائيلية ١٠٨٤ عملية بحث واعتقال في الضفة الغربية، أسفرت عن اعتقال ٩٠٦ فلسطينيين، من بينهم ١٣٣ طفلاً. وتحتجز إسرائيل حالياً ٩٦٧ فلسطينياً رهن الاعتقال الإداري - وهو أكبر عدد منذ أكثر من عقد.

والعدد الكبير من الحوادث المميتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير يحول دون ذكرها جميعاً بالتفصيل، ولكن اسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعضها.

في أربع عمليات بحث واعتقال إسرائيلية في مدن فلسطينية في المنطقة ألف - في ٢٦ كانون الثاني/يناير في جنين، و ٦ شباط/فبراير في أريحا، و ٢٢ شباط/فبراير في نابلس، و ٧ آذار/مارس في جنين - قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ٣٣ فلسطينياً، من بينهم امرأة ورجل مسن وأربعة أطفال، وسط تبادل لإطلاق النار. ومن بين القتلى، أعلنت جماعات فلسطينية مسلحة أن ٢١ منهم أعضاء فيها. وكان عدد القتلى في نابلس، مع مقتل ١١ فلسطينياً، هو أعلى عدد سجلته الأمم المتحدة في حادث واحد في الضفة الغربية منذ عام ٢٠٠٥.

واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضاً بموجة من العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال إرهابية.

وفي القدس الشرقية المحتلة، قتل ستة إسرائيليون، من بينهم طفل ومواطن أجنبي، في هجوم فلسطيني بإطلاق النار خارج كنيس يهودي في ٢٧ كانون الثاني/يناير، وهو أعلى عدد من القتلى في هجوم ضد إسرائيليون منذ عام ٢٠٠٥، وقتل ثلاثة إسرائيليون، من بينهم طفلان، في هجوم دهس في ١٠ شباط/فبراير في القدس الشرقية المحتلة. وأدت هجمات إطلاق النار التي شنّها فلسطينيون إلى مقتل ثلاثة إسرائيليون، من بينهم مواطن مزدوج، في أجزاء أخرى من الضفة الغربية يومي ٢٦

الشرقية. وهدمت السلطات الإسرائيلية ٣٣١ مبنى أو صادرته أو أجبرت أصحابه على هدمه بدعوى عدم حصولهم على تصاريح البناء التي تصدرها إسرائيل والتي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها. مما أدى إلى تشريد ٣٨٨ شخصاً، من بينهم ٨٩ امرأة و ١٩٧ طفلاً. وكان إجمالي ٦١ من تلك المباني ممولة من المانحين.

وفي ٧ شباط/فبراير، أمهلت محكمة العدل العليا الإسرائيلية الحكومة حتى ٢ نيسان/أبريل لتقديم ردها على التماس يتعلق بتنفيذ أوامر الهدم في قرية خان الأحمر. وتقرر تمديد الموعد النهائي في وقت لاحق إلى ٢٣ نيسان/أبريل. وستعقد المحكمة جلسة في ١ أيار/مايو.

وفي ٧ شباط/فبراير، أجلت السلطات الإسرائيلية هدم مبنى متعدد الطوابق يؤوي ٧٤ فلسطينياً في سلوان بالقدس الشرقية المحتلة.

ويدعو القرار ٢٣١١ (٢٠١٦) إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير. ومما يؤسف له أن العنف اليومي ازداد زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وقتل قوات الأمن الإسرائيلية ٨٢ فلسطينياً، من بينهم امرأة و ١٧ طفلاً، خلال المظاهرات والاشتباكات والعمليات الأمنية والهجمات ضد الإسرائيليين وغيرها من الحوادث. وإجمالاً، أصيب أكثر من ٢٦٨٠ فلسطينياً، من بينهم ١٢٣ امرأة و ٣٢٠ طفلاً. ومن بين هذا العدد، أصيب ٣٠٨ أشخاص بالذخيرة الحية، بينما أصيب ٢١٠٠٠ ٢ إجراء استنشاق الغاز المسيل للدموع. وبالإضافة إلى ذلك، قتل ٤ فلسطينيين وجرح ٨٩ آخرون، من بينهم ١٤ امرأة و ١٢ طفلاً، في عدد متزايد من الهجمات التي شنّها المستوطنون الإسرائيليون، الذين ألحقوا أيضاً أضراراً بممتلكات الفلسطينيين.

وقتل ١٣ مدنياً إسرائيلياً، من بينهم امرأة وثلاثة أطفال ومواطن أجنبي، وأصاب فلسطينيون ٤٩ إسرائيلياً، من بينهم امرأتان وسبعة أطفال وستة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، بجروح في هجمات إطلاق نار ودهس واشتباكات وغيرها من الحوادث. وكان معظمها

و ٢٧ شباط/فبراير، وأصابت ثلاثة آخرين بجروح خطيرة، توفي أحدهم لاحقاً متأثراً بجراحه، في تل أبيب في ٩ آذار/مارس.

وفي حادثين منفصلين، أطلق مستوطنون إسرائيليون النار باتجاه فلسطينيين وقتلوهما أثناء تنفيذ هجمات طعن في يومي ١١ و ٢١ كانون الثاني/يناير. وفي ١١ شباط/فبراير، أطلق مستوطن إسرائيلي النار على فلسطيني ثالث من مسافة قريبة في مواجهة عند أطراف قرية فلسطينية بالقرب من سلفيت. وفي أعقاب قيام فلسطيني بقتل إسرائيلي اثنين من مستوطنة هار براخا في حوارة في ٢٦ شباط/فبراير، نزل مئات المستوطنين إلى بلدة الضفة الغربية والقرى المجاورة، ونفذوا هجمات حرق عمد وهجمات أخرى بحضور قوات الأمن الإسرائيلية.

وفي خضم أعمال العنف، قتل فلسطيني بالرصاص، وأصيب ٣٨٧ آخرون، من بينهم ١٣٧ امرأة و ٨٩ طفلاً - أحدهم بالذخيرة الحية و ٣٧٧ بالغاز المسيل للدموع - وأبلغ عن إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات الفلسطينية الخاصة.

وفي أعقاب الحوادث المميتة في الضفة الغربية، أطلقت الجماعات الفلسطينية المسلحة سبعة صواريخ من غزة باتجاه إسرائيل. وسقط أحدها داخل القطاع، وسقط صاروخ في مكان مفتوح داخل إسرائيل، واعترضت منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلية خمسة. وردا على ذلك، شن الجيش الإسرائيلي غارتين جويتين ضد ما قال إنها أهداف للمتشددين في غزة، من دون أنباء عن وقوع إصابات.

ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الأطراف إلى الامتناع عن أعمال الاستنزاف والتحريض والخطاب المؤجج للمشاعر. ومما يؤسف له أن هذه الأعمال استمرت وزادت حدة.

وأشاد بعض مسؤولي فتح وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك من حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، بمرتكبي الهجمات ضد الإسرائيليين ومجدوهم، ودعوا إلى شن هجمات أخرى. ووصف مسؤول كبير في فتح إسرائيل بأنها عدو فاشي يجب القتل وسفك الدماء. وقام وزير إسرائيلي بزيارة مؤججة للمشاعر للأماكن المقدسة في القدس. وأشاد عدد من أعضاء الكنيست بهجمات المستوطنين على

الفلسطينيين وممتلكاتهم في حوارة، وقال وزير إسرائيلي إن السلطات الإسرائيلية يجب أن تمحو حوارة. ووصف عضو آخر في الكنيست زملاءه من العرب الإسرائيليين بمؤيدي الإرهاب وتعهده بمنعهم من دخول الكنيست، بينما قال آخر إنهم ليسوا بشرا وشبههم بالماشية.

لقد كرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) نداءات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لاتخاذ خطوات إيجابية على الفور لعكس مسار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع التي تعرض للخطر الحل القائم على وجود دولتين. وعلى الرغم من بعض الخطوات الإيجابية، استمرت الاتجاهات السلبية على أرض الواقع.

في ٦ كانون الثاني/يناير، وافقت الحكومة الإسرائيلية على سلسلة من التدابير ضد السلطة الفلسطينية، بما في ذلك تحويل نحو ٣٩ مليون دولار من عائدات ضرائب السلطة الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل إلى أسر الإسرائيليين الذين قتلوا في هجمات فلسطينية. وجاء هذا الإجراء ردا على اتخاذ الجمعية العامة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر القرار ٧٧/٢٤٧، الذي طلب فيه فتوى من محكمة العدل الدولية فيما يتعلق باحتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، وقع ٣٩ عضوا بيانا مشتركا أعادوا فيه تأكيد الدعم لمحكمة العدل الدولية وأشاروا إلى القلق الشديد إزاء التدابير العقابية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية.

وأعلنت الحكومة الإسرائيلية، في ٢٩ كانون الثاني/يناير و ١٢ شباط/فبراير، أنها في أعقاب الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها فلسطينيون ضد إسرائيليين، ستتخذ خطوات ردا على ذلك، بما في ذلك تعزيز قوات الأمن وتوسيع نطاق العمليات، وتعزيز المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها، واتخاذ تدابير عقابية ضد الجناة وأسره.

وفي أعقاب إعلان وزير الأمن القومي الإسرائيلي في ١ شباط/فبراير عن فرض قيود جديدة على المسجونين الفلسطينيين لدواع أمنية، بدأ السجناء حملة عصيان مدني واسعة النطاق، وأعلنوا عن نيتهم بدء إضراب عن الطعام اعتبارا من الغد إذا لم يتم تخفيف القيود.

وفي ٢ شباط/فبراير، أعلن وزير المالية الإسرائيلي أن إسرائيل ستضاعف - إلى ما يقرب من ٣٠ مليون دولار - الخصومات

وفي ١٢ شباط/فبراير، عقدت جامعة الدول العربية في القاهرة مؤتمراً رفيع المستوى بشأن القدس، حول موضوع "القدرة على الصمود والتنمية". ودعا المشاركون في بيانهم الختامي إلى إنشاء لجنة من الخبراء القانونيين مكلفة بالمساعدة في تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني وتمويل آلية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وفي ٢٦ شباط/فبراير، اجتمع كبار المسؤولين الأردنيين والمصريين والإسرائيليين والفلسطينيين ومن الولايات المتحدة في العقبة بالأردن. وفي بيان مشترك، أكد المشاركون الإسرائيليون والفلسطينيون من جديد التزامهم بجميع الاتفاقات السابقة بينهم والعمل من أجل تحقيق سلام عادل ودائم. والتزم الطرفان باتخاذ خطوات لتهدئة الوضع على الأرض، ووقف التدابير الأحادية ومنع المزيد من العنف، بما في ذلك من خلال الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.

وفي ٢٠ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً أعاد فيه التأكيد، في جملة أمور، على التزامه بحل الدولتين، ومعارضته لإجراءات الانفرادية، بما في ذلك توسيع المستوطنات، وإدانته للعنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب (S/PRST/2023/1). وفي ٤ و ٨ آذار/مارس، على التوالي، أصدرت خمس دول من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى المملكة المتحدة، وجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٧ دولة بيانات تدين العنف المتزايد على الأرض وتدعو إلى وقف التصعيد.

ختاماً، أود أن أشاطركم ملاحظات الأمين العام على تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦):

"إنني ما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، بما في ذلك الإذن مؤخراً بإنشاء تسعة بؤر استيطانية غير قانونية والمضي قدماً بإنشاء أكثر من ٧ ٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية، فضلاً عن التقدم المحتمل للمستوطنات في المنطقة E-1، وهو أمر حاسم لتواصل أراضي الدولة الفلسطينية في المستقبل. فالمستوطنات تزيد من ترسيخ الاحتلال، وتؤجج التوترات، وتقوض بشكل منهجي

الشهيرة من عائدات الضرائب التي تحتجزها استناداً إلى قانونها الذي يفرض حجب ما تقول إن السلطة الفلسطينية تدفعه لمرتكبي الهجمات ضد الإسرائيليين وأسرهم. وقد أدى الوضع المالي الصعب للسلطة الفلسطينية إلى تخفيضات مستمرة في رواتب القطاع العام. ومنذ أوائل شباط/فبراير، نظم المعلمون الفلسطينيون إضرابات للمطالبة بزيادة الرواتب للتعويض عن ارتفاع تكاليف المعيشة.

وفي ١٥ شباط/فبراير، أقر الكنيست تشريعاً يمكن من سحب الجنسية من المواطنين الإسرائيليين أو المقيمين المسجونين لارتكابهم جرائم تتعلق بالإرهاب والذين تلقوا أموالاً من السلطة الفلسطينية ذات صلة بتلك الجرائم.

وفي ٢٣ شباط/فبراير، أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي اتفاقاً بين وزير الدفاع غالانت ووزير المالية سموتريتش بشأن تقسيم المسؤوليات بينهما. وورد أن هذا الاتفاق يمنح سموتريتش سلطة موسعة على الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات والشؤون المدنية في الضفة الغربية المحتلة.

وفي غزة، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية الحيوية للفلسطينيين في غزة، ولا تزال تعمل مع جميع الأطراف من أجل الحد من القيود المفروضة على الوصول لدعم اقتصاد غزة وتقديم الخدمات الأساسية. وخلال هذه الفترة، شوهد تدفق أكبر للأشخاص والبضائع عبر معبري إيريتز وكرم أبو سالم، حيث بلغت تصاريح العمال والأعمال التي تصدرها إسرائيل اليوم أكثر من ٢٠ ٥٠٠ - وهو أعلى رقم منذ سنوات. وحتى ٩ آذار/مارس، كانت السلطات الإسرائيلية قد مكنت من دخول ٤٤ سلعة كانت مقيدة في السابق إلى غزة دون تسويق خاص.

وقد أهاب مجلس الأمن أيضاً، في قراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بجميع الدول أن تميز في تعاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ولم تتخذ أي خطوات من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما دعا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) جميع الأطراف إلى مواصلة بذل جهود جماعية، في جملة أمور، لبدء مفاوضات ذات مصداقية.

الأطفال لا يزالون يُقتلون ويصابون بأعداد كبيرة. يجب ألا يكون الأطفال أبداً هدفاً للعنف أو يُستخدموا أو يُعرضوا للأذى. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الزيادة في مستويات العنف المتصل بالمستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، وأحياناً على مقربة من قوات الأمن الإسرائيلية. وأشعر بالفزع بشكل خاص إزاء التسلسل الوحشي الأخير للأحداث في حوارة. ويجب إخضاع جميع الجناة للمساءلة. وأحثّ إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، على التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحماية السكان الفلسطينيين من جميع أعمال العنف أو التهديد به.

”ومن الأهمية بمكان تهدئة الوضع والتحرك نحو إعادة إنشاء أفق سياسي. والبيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء الأوروبية والبيان الرئاسي والبيان المشترك الصادر في العقبة هي دعوات طيبة إلى الهدوء. وإذا تم تنفيذ الخطوات المحددة في العقبة، فقد تكون بداية مهمة لعكس مسار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع.

”كما يساورني القلق بشكل خاص إزاء الخطوات والتحريض والاستفزازات التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات في الأماكن المقدسة وحولها في القدس. وأدعو الجميع إلى الامتناع عن مثل هذه الأعمال والتمسك بالوضع الراهن، تمشياً مع الدور الخاص والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية كوصي على الأماكن المقدسة في القدس.

”وفي غزة يستمر هدوء هش، ولكن خطر التصعيد لا يزال قائماً. وعلى الرغم من التحسينات في إمكانية الوصول والحركة، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية الأليمة وتحسين الاقتصاد، بهدف نهائي هو رفع عمليات الإغلاق المنهكة، تمشياً مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

”ولا يزال غياب الوحدة الفلسطينية الداخلية يقوض التطلعات الوطنية الفلسطينية. وأدعو جميع الفصائل إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو إعادة توحيد غزة والضفة الغربية المحتلة،

قدرة الدولة الفلسطينية على البقاء كجزء من حل الدولتين. وليس للمستوطنات الإسرائيلية أي شرعية قانونية وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وأدعو حكومة إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية فوراً، تمشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي. وينطوي هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها، بما في ذلك الزيادة الكبيرة في هذا النشاط في القدس الشرقية المحتلة، على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان ويثير القلق بشأن خطر الترحيل القسري. وأدعو حكومة إسرائيل إلى وضع حد فوري لتلك الممارسة، تمشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

”وإنني منزعج للغاية من دورة العنف المتصاعدة التي تهدد بإغراق الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل أعمق في أزمة مميتة، بينما تزيد من تآكل أي أمل في التوصل إلى حل سياسي. وأدين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، التي أدت إلى زيادة الخسائر المأساوية في الأرواح. وأكرر التأكيد على ضرورة محاسبة جميع مرتكبي تلك الأعمال وتقديمهم بشكل عاجل إلى العدالة. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للإرهاب أو تمجيد هذه الأعمال التي ينبغي أن يدينها الجميع بوضوح. وأدعو القادة من جميع الأطراف إلى المساعدة في تهدئة الحالة وتجنب نشر الخطاب التحريضي والمجاهرة بإدانة أولئك الذين يسعون إلى التحريض وتصعيد الحالة.

”لقد أدت عمليات قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة والاشتباكات اللاحقة إلى مقتل وإصابة عدد صادم من الفلسطينيين. وأكرر التأكيد على أن قوات الأمن يجب ألا تستخدم القوة الفتاكة إلا عندما يكون ذلك حتماً لحماية الأرواح، ويجب أن تجري تحقيقاً فورياً وشاملاً في جميع حالات الوفاة أو الإصابة الناجمة عن استخدامها، ومحاسبة المسؤولين عنها. وأشعر بالجزع على وجه الخصوص لأن



على اتخاذ خطوات للعودة إلى الانخراط في مفاوضات مجددة، وفي نهاية المطاف في السلام.”

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد وينسلاند على إحاطته الهامة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته.

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف في إسرائيل والضفة الغربية. لقد كان العام الماضي الأكثر دموية منذ الانتفاضة الثانية، و عام ٢٠٢٣ في طريقه لتجاوز هذا المستوى المذهل من العنف. تشعر الولايات المتحدة بالقلق إزاء تصاعد الهجمات العنيفة على الإسرائيليين من قبل الفلسطينيين والهجمات العنيفة على الفلسطينيين من قبل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. إننا نرفض جميع أعمال العنف هذه وكذلك التحريض على العنف. واسمحوا لي أيضاً أن أشدد على أنه ينبغي السعي إلى تحقيق المساءلة والعدالة بنفس القوة والموارد في جميع حالات العنف المتطرف.

وما زلنا نحث الطرفين على وقف التصعيد والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية والخطب الرنانة غير المفيدة التي لا تؤدي إلا إلى تأجيج التوترات، خاصة ونحن نقرب من النقاء الأعياد الدينية في نيسان/أبريل. ولهذا السبب انضمت الولايات المتحدة إلى اجتماع العقبة في ٢٦ شباط/فبراير، وكذلك اجتماعات المتابعة في شرم الشيخ في ١٩ آذار/مارس مع إسرائيل والفلسطينيين والأردن ومصر. إننا نشيد بالتزامات الأطراف والخطوات المتخذة لاستعادة الهدوء. إن تلك الاجتماعات هي تأكيد على أن كلا الجانبين يمكنهما السعي إلى الهدوء وإيجاد طريق للمضي قدماً. وستواصل الولايات المتحدة دعم تلك الجهود وجميع الجهود الرامية إلى استعادة الهدوء وتعزيز السلام. وندعو أعضاء مجلس الأمن والأطراف في المنطقة إلى الانضمام إلينا. ومع اقتراب شهر رمضان المبارك وعطلتي عيد الفصح اليهودي

بما فيها القدس الشرقية، في ظل حكومة ديمقراطية واحدة. إن غزة جزء لا يتجزأ من دولة فلسطينية تنشأ في المستقبل في إطار حل الدولتين، ويجب أن تظل كذلك.

”ويساورني القلق إزاء الحالة الحرجة للاقتصاد الفلسطيني التي تؤثر على قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات ودفع مرتبات القطاع العام. إن الآثار المترتبة على الزيادة التي أعلنتها إسرائيل في الاقتطاعات الشهرية من إيرادات المقاصة الفلسطينية تزيد من صعوبة حالة صعبة للغاية أصلاً. وأحثّ الطرفين على العمل معاً لإيجاد حلول عاجلة ومستدامة. وأدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لتعزيز الصحة المالية والمؤسسية للسلطة الفلسطينية.

”وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بمصادر تمويل مستدامة لحماية تقديم الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين. وذلك أمر حاسم للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

”وإنني باق على التزامي بدعم الفلسطينيين والإسرائيليين من أجل إيجاد حل للنزاع وإنهاء الاحتلال وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة والاتفاقات الثنائية، في سبيل تحقيق الرؤية القائمة على وجود دولتين - إسرائيل وفلسطين المستقلة والديمقراطية التي تتمتع بوحدة الأرض والسيادة وتتوافر لها مقومات البقاء - تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود آمنة ومعتترف بها على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين.

”أخيراً، لا يوجد بديل عن عملية سياسية مشروعة تحل المسائل الأساسية التي توجع النزاع. والجهود المبذولة لإدارة النزاع ليست بديلاً عن التقدم الحقيقي نحو حله. وأحثّ الإسرائيليين والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي قاطبة

بازعاج شديد لأن أطفالا كانوا أيضا ضحايا أبرياء للعنف المتزايد وندعو إلى الوقف الفوري لهذه التوجهات.

إن حماية المدنيين التزام بموجب القانون الدولي الإنساني، ويجب أن يحترمها الجميع احتراماً كاملاً وفي جميع الظروف. إن ألبانيا تدين بشدة الهجمات الإرهابية على إسرائيل وجميع أعمال الإرهاب ضد المدنيين، فهي أعمال غير مقبولة وينبغي عدم التسامح معها. لقد شهدنا منذ بداية عام ٢٠٢٣ زيادة مقلقة في عدد الهجمات الإرهابية على المعابد اليهودية في القدس وتل أبيب، بما في ذلك الهجمات على المدنيين. لا بد من إدانة تلك الأعمال وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. فلا شيء يمكن أن يبرر الإرهاب أو الأعمال الإرهابية، وسندعم حق إسرائيل في الدفاع عن النفس باستخدام تدابير متناسبة.

كما أن ألبانيا تشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات العنيفة التي يرتكبها المستوطنون في الضفة الغربية. ويجب وقف عمليات الهدم وأعمال العنف ضد الممتلكات الخاصة ومحاسبة المسؤولين عنها. فلا يمكن ولا يجب السماح للناس بأخذ القانون بأيديهم. إننا نكرر تأكيد موقفنا المبدئي بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأن أي قرار بمواصلة توسيعها لن يسهم في إحياء الفرص لأفق سياسي تمش الحاجة إليه. إن هذا هو ما تحتاج إليه الأطراف - أفق سياسي للسلام وسبيل للحوار. وكما اتفق الطرفان نفسيهما يوم الأحد، نرحب باعترافهما بالتعاون بغية توطيد أساس للمفاوضات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف تحقيق سلام شامل وعادل ودائم. ولذلك ندعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ خطوات انفرادية والتركيز على تدابير بناء الثقة. وبينما تستعد المنطقة بأسرها للاحتفالات، نكرر التأكيد على الأهمية الحيوية للتعايش السلمي بين الديانات الإبراهيمية الثلاث. ويجب الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة على النحو المتفق عليه، مع احترام وصاية الأردن ودوره الخاص.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد دعم ألبانيا الكامل للحل التفاوضي القائم على وجود دولتين تعيش فيه إسرائيل الأمانة والسالمية جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع دولة فلسطينية ديمقراطية، والقدس

وعيد الفصح المسيحي - وهو وقت تزداد فيه الحساسية الدينية - نحث جميع الأطراف على صون السلام. يجب أن يكون هذا وقت الزمالة والاحتفال بالأديان، وليس وقتاً لتأجيج النزاع.

لا تزال الولايات المتحدة تعتقد أن الحل القائم على وجود دولتين يظل أفضل سبيل لضمان قدرة الإسرائيليين والفلسطينيين على العيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وحتى على الرغم من أن احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين تبدو بعيدة في الوقت الراهن إلا أنه يجب علينا أن نحافظ على أفق لأملنا. لن يكون الطريق أمامنا سهلاً. ولكن إذا التزمت الأطراف بالسلام والحوار، سيكون من الممكن تحقيق مستقبل أكثر إشراقاً - مستقبل به تدابير متساوية للحرية والأمن والرخاء للجميع.

**السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر المنسق الخاص وينسلاند على عرضه للأحداث. وأود أن أبدأ بملاحظة إيجابية فأشيد بالطرفين على التفاهم الذي تم التوصل إليه في الاجتماع في شرم الشيخ يوم الأحد الماضي. إن مستوى المشاركة في ذلك الاجتماع مشجع لنا، وهو مستوى لم نشهده منذ قرابة عقد من الزمان. إن الأمل يحدونا في أن تستمر هذه الاجتماعات بهذا الشكل وأن تساعد على ضمان وقف التصعيد وخفض حدة التوترات على الأرض، خاصة وأن المنطقة تقترب الآن من فترة أعياد دينية. كما نشيد بالولايات المتحدة والأردن لدورهما في تيسير الاجتماع، وكذلك دور مصر في التنظيم والاستضافة. ويحدونا الأمل في أن مشاركة الأطراف هذه في إطار صيغة العقبة ستساعدنا على الامتناع عن اتخاذ إجراء لن يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة.

وإلى جانب التزام الإسرائيليين والفلسطينيين بالعمل على تخفيف حدة التوترات، هناك أيضاً واقع آخر. فلا تزال الحالة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة مسألة تثير قلقاً بالغاً. لقد أثرت الأحداث التي وقعت في جنين ونابلس على العديد من المدنيين. إن الحقيقة المحزنة هي أننا شهدنا خلال الأشهر الثلاثة الماضية زيادة لم نشهدها منذ سنوات في عدد القتلى من الضحايا المدنيين من كلا الطرفين. ونشعر



الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب أنشطة إرهابية مزعومة، وتحرم السجناء الفلسطينيين من الأدوية والرعاية الطبية.

ويُذكر العنف المستمر في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتآكل الأساس القانوني الدولي للمستوطنات نتيجة للإجراءات الإسرائيلية الانفرادية بخطورة الفراغ المستمر في عملية المفاوضات. ويجب علينا أن نقر بأن الحالة ستظل متفجرة إلى أن يتوصل الطرفان إلى اتفاقات مقبولة لكليهما بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، بناء على الأساس القانوني الدولي المعترف به عالمياً لعملية السلام في الشرق الأوسط وصيغة الدولتين، التي ظللنا نؤيدها باستمرار. ونود أن نعيد تأكيد موقفنا المبدئي، في ذلك السياق، بأن إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وأحد العقبات الرئيسية أمام استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية المباشرة التي، ببساطة، لا بديل عنها. وكذلك نولي أهمية رئيسية للتغلب على الانقسام بين الفلسطينيين، وهو من بين الأسباب الرئيسية لاستمرار توقف عملية السلام.

وقد اتضح مؤخراً أن من بين العوامل التي تحول دون تحقيق السلام العادل للفلسطينيين تصرفات الولايات المتحدة التي تسعى إلى احتكار عملية السلام وإعادة تشكيلها على النحو الذي تراه مناسباً لفرض سلام اقتصادي على الفلسطينيين بدلاً من تلبية تطلعاتهم المشروعة في إقامة دولتهم المستقلة. ويؤكد ذلك مرة أخرى ضرر مخططات الغرف الخلفية التي تتقدم بها واشنطن التفافاً على مجلس الأمن ومن دون اعتبار للحلول المعترف بها دولياً، ومن ثم فرضها على أطراف النزاع.

وفي الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على ضرورة استمرار الدعم الشامل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والبلدان المجاورة الذي تقدمه الوكالات الإنسانية الدولية، وعلى رأسها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي لا تنطوي أنشطتها على أبعاد إنسانية فحسب، بل وأبعاد سياسية ذات أثر هام في تحقيق الاستقرار في بلدان الشرق الأوسط.

السيد كارويكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص ونيسلاند على إحاطته.

كعاصمة مشتركة لهما في المستقبل. ونعتقد أن الحل القائم على أساس دولتين لشعبين هو وحده الذي سيضمن أن كلا الجانبين، الإسرائيليين والفلسطينيين، سيتمكنان من العيش كجارين في أمن وأمان.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد تور ونيسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بشأن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. لقد استمعنا بقلق إلى تقييمات السيد ونيسلاند فيما يتعلق باستمرار ركود عملية السلام في الشرق الأوسط بينما تكثف إسرائيل خطواتها الأحادية الجانب لخلق حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع، وتوسيع بناء المستوطنات غير القانونية مع الاستمرار في الطرد القسري للفلسطينيين، وتدمير منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم، إلى جانب قرارات القيادة الإسرائيلية بإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية في الأرض المحتلة.

منذ بداية العام ونحن نشهد غارات عنيفة تشنها قوات الدفاع الإسرائيلية في جنين وأريحا ونابلس وحوارة، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من ١٥٠ فلسطينياً، من بينهم ١٨ قاصراً. وإزاء تلك الخلفية، حدثت زيادة حادة في هجمات المستوطنين وحالات الاستخدام المفرط للقوة، مما أسفر عن وفيات وإصابات بين المدنيين على كلا الجانبين. ويتم الإبلاغ يومياً عن اعتقالات تعسفية جماعية. ولا يزال الوضع في البلدة القديمة حول الأماكن المقدسة في القدس شديد التوتر، وخاصة الآن بالنسبة للمسلمين في سياق شهر رمضان المبارك.

في الوقت نفسه، نؤكد من جديد أيضاً حق إسرائيل في ضمان أمنها. وفي هذا السياق، ندعو الطرفين إلى الامتناع عن استخدام الخطاب الاستفزازي والبغيض، والذي لا يمكن إلا أن يجعل الحالة أكثر صعوبة. وعلى وجه الخصوص، نعتبر الملاحظات التي أدلى بها مؤخراً في باريس وزير المالية الإسرائيلي، بتسلييل سموتريتش، بالغة الخطورة وغير مسؤولة، فضلاً عن أنها مهينة للشعب الفلسطيني.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق أيضاً إزاء اعتماد الكنيست قوانين تحرم عرب إسرائيل من الجنسية وتؤدي إلى ترحيلهم لاحقاً إلى

الدولي، بالتحقيق مع مرتكبي عنف المستوطنين وتقديمهم إلى العدالة ووضع حد لثقافة التساهل والإفلات من العقاب.

رابعا وأخيرا، إن الخطاب التحريضي والتحريض على العنف من قبل بعض القادة السياسيين الإسرائيليين لا يؤديان إلا إلى إثارة عنف المستوطنين. وقد أدانت المملكة المتحدة تعليقات وزير المالية الإسرائيلي التي تدعو إلى محو قرية حوارة الفلسطينية وتعليقاته الأخيرة التي تنكر وجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير وتاريخه وثقافته. وتقدم المملكة المتحدة دعما كاملا للأراضي الخاضعة لسيادته. إن جميع الإسرائيليين والفلسطينيين يستحقون السلام والأمن، ولا سيما خلال الاحتفالات المقدسة بعيد الفصح المسيحي وعيد الفصح اليهودي ورمضان. وسيطلب ذلك إرادة سياسية وحسن نية وتعاوننا قويا وإجراءات ذات مغزى من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء.

**السيد بارغا سينترا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد وينسلاند على إحاطته وأود أن أعرب عن امتنان البرازيل لجهوده الرامية إلى استعادة الهدوء وتعزيز الحوار بين جميع الأطراف، مع اعتبار السلام دائما الهدف النهائي.

ويظل يساور البرازيل قلق بالغ إزاء الحالة في إسرائيل وفلسطين. ويساورنا القلق بشكل خاص بشأن الأعياد الدينية القادمة، حيث سيتزامن شهر رمضان المبارك مع عيد الفصح المسيحي وعيد الفصح اليهودي. وفي سيناريو متوتر أصلا وبدون التزام حقيقي من جميع الأطراف بتهيئة الظروف التي تقام فيها الاحتفالات في سلام وهدوء، فإننا نواجه مخاطر حقيقية برؤية تصعيد للعنف. إن الاحتفالات السلمية تصب في مصلحة الجميع. ويجب على جميع الأطراف أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وأن تتجنب الاستفزازات، بما في ذلك الخطاب المتطرف. ونرحب بالتشديد في البيان المشترك الصادر عن اجتماع ١٩ آذار/مارس الذي عقد في شرم الشيخ، بمصر، على ضرورة قيام كلا الطرفين بمنع أي أعمال من شأنها أن تخل بحرمة الأماكن المقدسة. ونشدد كذلك على أهمية الالتزام الذي تم التعهد به

ونشيد بالمسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين على مشاركتهم في العقبة، بالأردن، في ٢٦ شباط/فبراير، وفي شرم الشيخ، بمصر، في ١٩ آذار/مارس، ونشكر الأردن ومصر على استضافة هذين الحدثين. إن الالتزامات بالكف عن الإجراءات الاستفزازية أحادية الجانب ومتابعة المزيد من الإجراءات لدعم خفض التصعيد أمر بالغ الأهمية قبل تلاقي عيد الفصح المسيحي وعيد الفصح اليهودي ورمضان في الأسابيع المقبلة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يتقيد الطرفان كلاهما بالالتزامات التي قطعها وأن يمضيا قدما في تدابير بناء الثقة الموعودة، بما في ذلك الالتزام بدعم الوضع التاريخي الراهن الذي يحكم الأماكن المقدسة في القدس وجميع الذين يمارسون شعائرهم الدينية. وأود أن أثير أربع نقاط. أولا، يجب على السلطة الفلسطينية أن تستأنف التعاون الأمني مع إسرائيل وأن تكافح الإرهاب والتحريض وأن تحافظ على الأمن في المنطقة ألف. وكذلك ندين الإطلاق العشوائي للصواريخ من غزة. وعلى الرغم من أن لإسرائيل حق مشروع في الدفاع عن النفس، فإن الغارات الانفرادية التي تسفر عن مقتل فلسطينيين أبرياء لا تؤدي إلا إلى تصعيد التوترات. فيجب على قوات الأمن الإسرائيلية العمل وفقا للقانون الدولي وضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية وإجراء تحقيقات شاملة في مقتل المدنيين الفلسطينيين.

ثانيا، يجب على إسرائيل كذلك أن تكف عن الموافقة على المستوطنات وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية فضلا عن طرد الفلسطينيين في الأرض المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية. وتعارض المملكة المتحدة إلغاء الكنيست قانون فك الارتباط، وهو إجراء أحادي الجانب يزيد من تقويض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين ويضر بأي جهود متجددة لوقف التصعيد.

ثالثا، ظل عنف المستوطنين من دون رادع لفترة طويلة جدا. والمملكة المتحدة تدين جميع أشكال العنف التي يرتكبها المستوطنون، بما في ذلك الهجمات المميتة التي ترتكب ضد الفلسطينيين الأبرياء في حوارة. ونحث قوات الأمن الإسرائيلية على توفير الحماية المناسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين، إذ أنها ملزمة بذلك بموجب القانون

الغربية وغزة - الذي لن يتسنى إلا بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام - خطوات هامة نحو السلام.

نؤكد مرة أخرى الدور الذي يؤديه الفقر وانعدام الأمن الغذائي واليأس في توفير الظروف المواتية لقوى التطرف. كما يعتمد تحقيق السلام - وهذا ما نؤكد - على الالتزام بتعزيز الحقوق الإنسانية للجميع. وما تزال الحالة في غزة تبعث على القلق بشكل خاص حيث يواصل الحصار عرقلة جهود التنمية. وما تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء التحديات المالية المزمنة التي تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي ما برحت تقدم المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها للاجئين الفلسطينيين. ويجب علينا عدم الانتقاص من الدور الذي تضطلع به الأونروا على مر السنين في الحفاظ على الاستقرار في الميدان.

أود قبل أن أختتم بياني أن أؤكد من جديد التزام البرازيل الطويل الأمد بحل الدولتين بحيث تعيش فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها ومعترف بها دولياً. وسنواصل الالتزام بفكرة السلام وبالتعجيل بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونعرب في ذلك الصدد على استعدادنا لدعم جميع المبادرات التي تهدف إلى فتح آفاق السلام المستدام.

**السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** لا تزال سويسرا تشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد العنف وتدهور الحالة الأمنية في الشرق الأوسط، فلا يزال عدد الضحايا المدنيين، بمن فيهم الأطفال مرتفعاً. قبل شهر اعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/2023/1 الذي يدعو الطرفين إلى تهيئة الظروف اللازمة لإحلال السلام. وقد أعيد تأكيد تلك الدعوة في ١٩ آذار/مارس في شرم الشيخ في مصر. ترحب سويسرا بالجهود الرامية إلى تهدئة الحالة وتدعو قادة جميع الأطراف إلى الالتزام الحازم بتحقيق ذلك على وجه الاستعجال.

إن تصريحات وزير المالية الإسرائيلي التي تنكر وجود الشعب الفلسطيني غير مقبولة. وتدعو إسرائيل إلى التقيد بالاتفاقات السابقة

بالإبقاء على الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس من دون تغيير، والاعتراف بأهمية الوصاية الهاشمية.

وتشكر البرازيل مصر والأردن والولايات المتحدة على الجهود الدبلوماسية التي بذلتها للجمع بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية للتفكير في سبل ووسائل لتهدئة التوترات وتمهيد الطريق نحو تسوية سلمية. والاجتماع الذي عقد في شرم الشيخ في أعقاب اجتماع العقبة، بالأردن، تطور نرحب به في ظل خلفية قائمة. وكما سلمت بذلك الأطراف، لا يمكن المغالاة في التأكيد على ضرورة السعي إلى تدابير بناء الثقة بغية تعزيز الثقة المتبادلة، وإيجاد أفق سياسي، ومعالجة المسائل المعلقة من خلال الحوار المباشر. ونرحب بإنشاء آلية للمتابعة. وسنولي اهتماماً وثيقاً لتلك الالتزامات، ونتوقع هذه المرة تنفيذها بالفعل. وينطوي تقييماً لأثرها على تخفيف حدة العنف الذي ألحق أضراراً بالمدنيين، بمن فيهم الأطفال. ويجب أن نتوقف فوراً جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويجب التمسك بمبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين. والإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يستحق الشجب.

ويجب على إسرائيل أن توقف فوراً جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، امتثالاً للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويهدد التوسع المستمر للمستوطنات في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بوصفه إحدى العقبات الرئيسية أمام السلام، قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على البقاء، وهو مصدر دائم للعنف والكراهية. كما ندعو إسرائيل إلى وقف عمليات الهدم والاستيلاء المستمر على المباني الفلسطيني، فضلاً عن تشريد الأسر الفلسطينية. ويجب أن نتوقف جميع أشكال العنف من قبل المستوطنين فوراً.

وترى البرازيل أن الاتفاق على إنشاء آلية لاتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني وتعزيز الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل كبير يشكلان عنصرين هامين آخرين في البيان المشترك الصادر عن شرم الشيخ. كما تُعدُّ المصالحة الفلسطينية الداخلية فضلاً عن تحسين الظروف المعيشية في الضفة

شرعية مؤسساتها يشكلان عقبات أمام السلام. وفي ذلك السياق نلاحظ مع الشعور بالقلق تزايد نشاط الجماعات المسلحة.

مع اقتراب الأعياد الدينية تدعو سويسرا إلى ضبط النفس حتى يتمكن الجميع من الاحتفال بها في سلام. ونحث السلطات المعنية على الحد من خطر التوترات حول الأماكن المقدسة وضمن احترام الوضع الراهن في الحرم الشريف/جبل الهيكل بما في ذلك بمنع أي أعمال من شأنها أن تنتهك حرمتها. كما نحيط علماً بإعلان إسرائيل تخفيف القيود المفروضة على التنقل استعداداً لشهر رمضان. وندعو إلى تنفيذها تنفيذاً فعالاً ومستداماً. وتشجع سويسرا الأطراف على المضي في طريق الحوار واستئناف محادثات سلام مجدية عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. ونظل على استعداد لدعمهم.

**السيد أغيما** (غانا) (تكلم بالإنكليزية): إننا ممتنون للمنسق الخاص تور وينسلاند على إحاطته لمجلس الأمن بشأن الحالة العامة في الشرق الأوسط مع التركيز على المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. ونشكر أيضاً المنسق الخاص على تسليط الضوء على التدابير المفصلة التي يجري اتخاذها لاستعادة الهدوء في المنطقة.

لقد تابعت غانا باهتمام شديد التطورات الإيجابية الأخيرة في الشرق الأوسط، وخاصة أول محادثات رفيعة المستوى تجرى بالحضور الشخصي بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين منذ بضع سنوات عقدت في العقبة، الأردن، في ٢٦ شباط/فبراير ثم في شرم الشيخ، مصر، يوم الأحد الماضي، بهدف تشجيع الحوار ووقف تصعيد العنف ونزع فتيل التوترات في المنطقة. ونرحب بالتزام الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بالعمل معا بشكل وثيق دون تأخير لمنع المزيد من العنف واستئناف التعاون الأمني في الضفة الغربية المحتلة الذي علقت السلطة الفلسطينية في الشهر الماضي بعد شن الجيش الإسرائيلي أكثر هجماته دموية في التاريخ الحديث. ونلاحظ أيضاً التطورات الإيجابية في العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران ونشجع على التقارب بين هذين البلدين بغية الحد من التوترات

الرامية إلى تحقيق حل الدولتين، فضلا عن معاهدة السلام لعام ١٩٩٤ مع الأردن كما التزمت بذلك للتو. ويجب وقف الاستفزازات والخطب البغيضة من قبل جميع الأطراف فوراً.

كما تُعدُّ حماية السكان المدنيين ضرورة إنسانية ملحة. ويساور سويسرا القلق إزاء عمليات قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية التي كثيراً ما تسفر عن عدد كبير من الإصابات بين الفلسطينيين. وندين أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك في حوارة. وندين أيضاً أعمال العنف التي يرتكبها الفلسطينيون ضد المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك حادث ٩ آذار/مارس الذي وقع في تل أبيب. ويجب على القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إدانة العنف بشكل قاطع.

علاوة على ذلك قتل ١٦ طفلاً منذ بداية العام. ويجب ألا يكون الأطفال هدفاً للعنف أو تعريضهم للخطر مطلقاً. ونذكر بأنه يجب التحقيق والمساءلة عن الادعاءات المتعلقة بالاستخدام غير المتناسب للقوة وأعمال العنف من قبل جميع الأطراف. ونحث الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

تلاحظ سويسرا مع الشعور بالقلق توسيع نطاق سلطة الحكومة في الأنشطة المتصلة بالاستيطان والشؤون المدنية في الأراضي المحتلة. وبموجب القانون الدولي الإنساني يجب على إسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ تدابير من شأنها إجراء تغييرات دائمة، خاصة التغييرات الديمغرافية والإدارية في الأرض المحتلة. وندين سويسرا إلغاء عدة أحكام في قانون فض الاشتباك بما يتعارض مع الالتزامات المعلنة في شرم الشيخ. فالمستوطنات غير قانونية وتشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام استناداً إلى حل الدولتين كما ينص القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) أيضاً.

في ذلك الصدد، تشعر سويسرا بالقلق إزاء التطورات في خان الأحمر ومسافر يطا والقدس الشرقية التي من المرجح أن تؤدي إلى تصعيد التوترات الحالية. وندعو إلى استعادة الوحدة السياسية الفلسطينية. ولا شك أن استمرار إضعاف السلطة الفلسطينية وانعدام

الأحادية وإنشاء لجنة مدنية مشتركة تعمل من أجل تعزيز اتخاذ تدابير اقتصادية تساعد في بناء الثقة.

ونكرر التأكيد على ضرورة امتثال طرفي النزاع بشكل تام للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين، وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة العديدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

في الختام، نؤكد من جديد موقفنا المتمثل في أن الطريق نحو السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحل القائم على وجود دولتين المتفاوض عليه دوليا، والذي تعيش بموجبه إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب على أساس حدود عام ١٩٦٧. ومع ذلك فإن تحقيق أهداف عملية السلام في الشرق الأوسط يتطلب من مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموما كفالة استمرار مشاركة الأطراف، التي يتعين أن تسعى بحسن نية لإيجاد حل لهذا النزاع المستمر منذ عقود.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكر السيد تور وينسلاند على إحاطته. وأود أن أثير أربع نقاط.

أولا، يساور فرنسا قلق بالغ إزاء التدهور المستمر للحالة في الميدان واستمرار العنف، الذي بلغ مستوى لم يسبق له مثيل. وتدين فرنسا بشدة جميع أعمال العنف ضد المدنيين. فقد أودت بحياة العديد من المدنيين الفلسطينيين منذ بداية كانون الثاني/يناير. وتدين فرنسا إدانة قاطعة العنف العشوائي الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين. وتدين بشدة الهجمات الإرهابية التي أودت بحياة ما لا يقل عن ١٤ إسرائيلي في هذا العام. ونؤكد من جديد التزامنا بأمن إسرائيل ومواطنيها. وقد أعربت فرنسا عن قلقها البالغ في أعقاب العمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي مؤخرا في الضفة الغربية. وتدعو إسرائيل إلى حماية المدنيين الفلسطينيين وفقا لالتزاماتها الدولية.

ثانيا، يجب وضع حد لدوامة العنف. وتدعو فرنسا جميع الجهات الفاعلة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في بداية فترة الأعياد

الإقليمية وتعزيز الاستقرار الإقليمي. ونعرب عن امتناننا للأدوار التي اضطلعت بها في المنطقة حكومات الأردن ومصر والولايات المتحدة فضلا عن حكومة الصين مؤخرا.

وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية ما تزال هناك حالات تبعث على القلق. أولاها إلغاء البرلمان الإسرائيلي لبعض البنود في قانون فك الارتباط لعام ٢٠٠٥ الذي أمر بإخلاء المستوطنات اليهودية، الأمر الذي سمح للسكان اليهود بالعودة إلى أربع مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. وتتعلق الثانية بالبيانات التي أدلى بها سياسيون إسرائيليون بارزون ورفيعو المستوى من شأنها أن تقوض وتهدد احتمال حل الدولتين المقبول على نطاق واسع. وتتعلق الثالثة بتصعيد أنشطة المستوطنين واستمرار العنف. رابعا، ما زال تدمير البنى التحتية والممتلكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس الشرقية مستمرا. لقد أدت دوافع عدم الاستقرار هذه إلى تفاقم الحالة الأمنية والإنسانية المتردية أصلا في الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها.

إننا نأسف لتصاعد العنف ضد المدنيين والأطفال على كلا الجانبين. ويساور غانا القلق إزاء الغارات شبه اليومية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات وممارسات الاحتجاز بدون تقديم أي اتهامات أو محاكمات في المدن والقرى الفلسطينية، خاصة في الجزء الشمالي الغربي من الضفة الغربية حيث يحدث القتال بين قوات الدفاع الإسرائيلية والمليشيات الفلسطينية منذ عام تقريبا وكذلك في غزة والقدس الشرقية.

وإذ نقرب من شهر رمضان المبارك، الذي يصادف هذا العام عيد الفصح، ناشد الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني احترام الالتزامات التي تعهدا بها في العقبة وشرم الشيخ بإنشاء آلية لمنع أعمال العنف والتحريض وأي أعمال تخريبية في الأماكن المقدسة في القدس. ونحث إسرائيل على احترام التزامها بالامتناع عن تشييد مستوطنات جديدة في الضفة الغربية لمدة أربعة أشهر، فضلا عن وقف إصدار تراخيص لبناء بؤر استيطانية لمدة ستة أشهر. وتدعو الطرفين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات



ومن واجب مجلس الأمن أن يدعم حل الدولتين. وتقع على عاتقه مسؤولية تجاه الطرفين. ويجب احترام الاتفاقات السابقة، لا سيما فيما يتعلق بالأحكام المتعلقة بالمنطقة جيم. ولا بد من استعادة الأفق السياسي. وذلك هو السبيل الوحيد لكفالة تحقيق حل الدولتين. فالإسرائيليون والفلسطينيون يستحقون أن يعيشوا في سلام وأمن. ولا تزال فرنسا ملتزمة التزاماً كاملاً بذلك الهدف.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد تور وينسلاند على إحاطته التي قدمها هذا الصباح. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل لجهوده الرامية إلى تخفيف حدة التوترات والجمع بين الطرفين في بيئة متزايدة التعقيد لا تزال تثير قلقنا.

في البيان الرئاسي S/PRST/2023/1، الذي اعتمده قبل شهر، أدان مجلس الأمن جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب، ودعا الطرفين إلى الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريض وعن الإدلاء ببيانات تحريضية. ومنذ ذلك الحين، للأسف وقعت أعمال عنف ضد المدنيين مرة أخرى في نابلس وحوارة وجنين وأماكن أخرى. ومن الضروري إجراء تحقيقات في هذه الأعمال وتقديم جميع مرتكبيها إلى العدالة ومحاسبتهم. ونذكر بأنه لا يوجد أي مبرر على الإطلاق لعدم الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني.

كما شهدنا المزيد من الأعمال الاستفزازية والبيانات الخطيرة للتحريض على العنف. ونعلم أن تصرفات القادة وبياناتهم تؤثر على تصرفات الأفراد الآخرين. ولذلك، ندعوهم إلى التحلي بالمسؤولية وضبط النفس والالتزام الحقيقي بالسلام.

ونوجه دعوة خاصة إلى توخي الحذر خلال فترة الأعياد الدينية الحساسة هذه. وندعو بصفة خاصة إلى احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس ومسؤولية الأردن عن الوصاية عليها. ويجب الامتناع عن القيام بأعمال استفزازية في تلك المواقع بأي ثمن.

ونرحب بالاجتماعين رفيعي المستوى اللذين عُقدتا في نهاية شباط/فبراير في العقبة، بالأردن، ويوم الأحد الماضي في شرم الشيخ،

الدينية هذه. وترحب فرنسا بجهود الولايات المتحدة ومصر والأردن وتدعمها، وهي الجهود التي مكنت الطرفين من الاجتماع لأول مرة منذ سنوات عديدة في العقبة وشرم الشيخ. ونحيط علماً بالالتزامات التي تعهد بها الطرفان بوقف التصعيد. ومن الأهمية بمكان متابعة تلك الالتزامات في الميدان، لا من حيث وقف المستوطنات وأعمال الهدم والإخلاء فحسب، بل أيضاً فيما يتعلق بالتحويلات الضريبية للسلطة الفلسطينية وصلحياتها الأمنية. ونذكر بأهمية احترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس ودور الأردن الخاص في ذلك الصدد.

وتشير فرنسا إلى التزامها بالمعاهدات التي أبرمتها إسرائيل مع جيرانها، ولا سيما معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل الموقعة في وادي عربة، وكذلك بالرؤية القائمة على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومُعترف بها، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعلى أن تكون القدس عاصمة للدولتين.

ثالثاً، لا يمكن أن يكون هناك وقف دائم للتصعيد إلا إذا توقفت سياسة الاستيطان. فتلك السياسة تتعارض مع القانون الدولي، على النحو المشار إليه في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي ذلك الصدد، يساورنا قلق خاص إزاء تعديل قانون فك الارتباط الإسرائيلي لعام ٢٠٠٥، الذي يمكن أن يمهد الطريق لإضفاء الشرعية على المستوطنات غير المصرح بها في شمال الضفة الغربية.

ولا يزال هدم المباني الفلسطينية مستمراً في القدس والضفة الغربية، وكذلك عمليات طرد الأسر الفلسطينية. وتدعو فرنسا السلطات الإسرائيلية إلى إعادة النظر في قرارها بطرد الفلسطينيين من الشيخ جراح وسلوان والبلدة القديمة في القدس. وفي الأراضي الفلسطينية، كما في أي مكان آخر، لن تعترف فرنسا أبداً بالضم غير القانوني للأراضي أو إضفاء الشرعية على المستوطنات غير المرخصة.

رابعاً، إن هذه التدابير الانفرادية، التي تنتهك القانون الدولي، تجعل آفاق حل الدولتين أبعد منالاً على نحو متزايد. وهي تشكل جزءاً من دينامية الضم، ومن ثم فإنها تزيد من زعزعة الاستقرار في الميدان.



إن حلقة العنف هذه ليست وليدة اللحظة، وإنما هي نتيجة سلسلة من الممارسات غير الشرعية والاكتفاء بمحاولة إدارة الصراع بدلاً من حله. ولهذا، تقتضي مسؤولية المجتمع الدولي أن نرفض تطبيع التصعيد الراهن، وأن نوجه رسالة صريحة مفادها ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخلق بيئة تتيح إعادة إطلاق عملية سلام جديّة وذات مصداقية.

وفي سياق مناقشتنا اليوم، نؤكد على ضرورة تراجع إسرائيل عن المصادقة على قانون يسمح بعودة المستوطنين إلى أربع مستوطنات شمالي الضفة الغربية المحتلة، ونشدد على أهمية الالتزام بما ورد في الاتفاق الأخير من حيث عدم مناقشة إسرائيل أي وحدات استيطانية جديدة لمدة ٤ أشهر، ووقف إصدار تراخيص لأي بؤر استيطانية لمدة ٦ أشهر، مع تأكيدنا على ضرورة الوقف الكامل للأنشطة الاستيطانية التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات هذا المجلس.

كما نطالب إسرائيل بالوقف الفوري لعنف المستوطنين ومحاسبة مرتكبيه لردع هذه الهجمات المتصاعدة والتي وصلت منذ مطلع هذا العام إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه منذ عامين. وقد بلغت الأمور ذروتها حين شنّ المستوطنون هجمات شنيعة على قرية حوارة في نابلس، تسببت في أضرار هائلة. وقد أعلنت دولة الإمارات، ضمن جهودها الإنسانية لدعم الشعب الفلسطيني الشقيق، عن تقديم ٣ ملايين دولار لإعادة إعمار القرية.

ونشدد على ضرورة أن تتحمل إسرائيل مسؤولياتها وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وأن توقف اقتحاماتها المتكررة للمدن والقرى الفلسطينية، ومنها جنين ونابلس، والتي أسفرت عن سقوط العديد من القتلى والجرحى الذين ارتفعت أعدادهم بشكل حاد منذ مطلع هذا العام.

ولا بد كذلك من وضع حد لعمليات هدم الممتلكات الفلسطينية والتي زادت بنسبة ٦٨ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبرتبت عليها تداعيات خطيرة، أبرزها التهجير القسري للسكان، لا سيما في القدس الشرقية.

بمصر، بمشاركة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ومصر والولايات المتحدة. ومن المشجع بشكل خاص أنه، وفقاً للبيان المشترك الصادر بعد أحدث اجتماع، فقد اتفق الأطراف على إنشاء آلية للحد من أعمال العنف والتحرّيش والتصريحات والأفعال التي قد تتسبب في اشتعال الموقف والتصدي لها. وستقدم الآلية تقريراً إلى اجتماع مقبل من المقرر عقده في نيسان/أبريل. ونشكر الذين يسروا عقد الاجتماعين ونتطلع إلى تنفيذ الاتفاقات المبرمة بغية نزع فتيل التوترات ومنع العنف. وندعو الطرفين إلى كفالة الاتساق بين نواياهما المعلنة وأفعالهما.

ختاماً، نأمل أن تمثل تلك الجلسات أساساً لبداية مسار يفضي إلى حل سياسي وسلمي ودائم وعادل للطرفين، وفقاً للقانون الدولي، يستند إلى وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام ١٩٦٧. السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر المنسق الخاص السيد تور وينسلاند على إحاطته وجهوده المتواصلة.

أود أن أبدأ بالتعقيب على الاجتماع الذي عقد يوم الأحد في شرم الشيخ استكمالاً لاجتماع العقبة، حيث نأمل أن يساهم هذا التواصل البناء بين الطرفين، والذي يأتي في وقت حرج، في خفض التصعيد الخطير الذي تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة، فبعد أن كان العام الماضي الأكثر عنفاً منذ عقدين، تبيّن بداية هذا العام وللأسف بالأسوأ. ولهذا، فإن تحقيق تهدئة فعلية على الأرض يقتضي الالتزام ببيان شرم الشيخ وتنفيذ بنوده بشكل كامل، خاصة من حيث إنهاء الخطوات أحادية الجانب، قبل أن تخرج الأوضاع عن السيطرة. ونشيد هنا بالجهود المكثفة للمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية لبناء الثقة بين الأطراف وتدارك التوترات. وتعدّ هذه الخطوات هامة مع بدء شهر رمضان المبارك وتزامنه مع مناسبات مقدّسة للديانتين اليهودية والمسيحية، وهي الفترة التي عادة ما تشهد - وحتى دون وجود الاضطرابات الراهنة - توترات حادة، يجب ويمكن تقاؤها، الأمر الذي يزيد أيضاً من أهمية الحفاظ على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، خاصة في ظل المناوشات المتبادلة مؤخراً.

إطلاق النار على إسرائيليين في عدة مدن. وندين أيضاً فورة أعمال العنف ضد الفلسطينيين في حوارة التي يقوم بها بعض المستوطنين الإسرائيليين. يجب ألا يستمر هذا النمط من العنف.

وتدعو اليابان إلى الوقف الفوري للعنف وتدعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي أعمال انفرادية يمكن أن تزيد من تصعيد الحالة، وفقاً للبيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/2023/1 وبيان العقبة المشترك اللذين اعتمدا في شباط/فبراير. وفي هذا السياق، يساور اليابان بالغ القلق والانعراج إزاء الملاحظة الاستفزازية التي أدلى بها وزير المالية الإسرائيلي يوم الأحد، وترفضها رفضاً قاطعاً.

وما برح المجتمع الدولي يبذل جهوداً مكثفة لتخفيف التوترات. وترحب اليابان بعقد الاجتماع الخماسي في نهاية الأسبوع الماضي في شرم الشيخ، وتقدر الجهود المتواصلة التي تبذلها الأطراف المعنية لتحقيق استقرار الحالة. ومن جانب اليابان، أعرب رئيس الوزراء كيشيدا عن قلقه إزاء التدابير الانفرادية التي اتخذها الجانبان وأعرب في محادثته الهاتفية مع الرئيس الإسرائيلي هرتسوغ في ١٤ آذار/مارس عن استعداد اليابان للمساهمة في تخفيف حدة التوترات من أجل تحقيق حل الدولتين.

وما فتئت اليابان تؤيد التعايش السلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعيشون جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وتدعو اليابان جميع الأطراف إلى الدخول في حوار بناء ذي مغزى. ولا تزال المفاوضات المباشرة هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق نحو السلام والاستقرار في المنطقة.

**السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أبدأ بشكر المنسق الخاص وبنسلاند على إحاطته.

قبل أكثر من شهر بقليل، اعتمد مجلس الأمن البيان الرئاسي S/PRST/2023/1، وهو أول منتج من نوعه منذ عام ٢٠١٦، والذي أبرز من بين نقاطه الرئيسية معارضة التدابير الانفرادية التي تعوق السلام، وأدان جميع أعمال العنف ضد المدنيين، وشدد على العناصر

ونشدد هنا على ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم لمدينة القدس ومقدساتها، واحترام الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية. كما ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الخطابات التصعيدية ووقف التحريض على الكراهية والعنف، حيث ترفض دولة الإمارات جميع الممارسات التي تتعارض مع القيم والمبادئ الإنسانية. وندين في هذا السياق التصريحات التحريضية، ومنها تصريحات وزير المالية الإسرائيلي الذي دعا إلى محو قرية حوارة وأكرر تاريخ ووجود الشعب الفلسطيني. كما ندین استخدام خريطة لإسرائيل تضم أراضي من المملكة الأردنية الهاشمية وفلسطين.

وختاماً، تؤكد دولة الإمارات على مواصلة دعمها لحل الدولتين، بحيث يتم إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل. ونأمل أن تمر فترة الأعياد المقبلة بهدوء ووثام. **السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر المنسق الخاص تور وبنسلاند على إحاطته.

ما فتئت دورة العنف وعدم الاستقرار الدائمة في فلسطين مستمرة بلا هوادة، بل واشتدت منذ بداية هذا العام. ويساور اليابان بالغ القلق إزاء الهجوم العنيف الأخير الذي وقع في مخيم جنين للاجئين في ٧ آذار/مارس، والذي أسفر عن سقوط عدة قتلى وجرحى. يأتي ذلك في أعقاب سلسلة من الهجمات، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في جنين في كانون الثاني/يناير الماضي وفي نابلس مؤخراً.

وعلاوة على ذلك، لا تزال أنشطة إسرائيل الاستيطانية المستمرة في الضفة الغربية تبعث على القلق الشديد. ويجب على الحكومة الإسرائيلية أن توقف أنشطتها الاستيطانية وعمليات الهدم والإخلاء، لأن ذلك يشكل انتهاكات للقانون الدولي ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه، ندین الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك قتل إسرائيليين اثنين في حوارة في شباط/فبراير، فضلاً عن

وفي مواجهة تلك التطورات المثيرة للقلق، تظل مالطة مقتنعة بأن الحوار هو الأساس الرئيسي لوقف التصعيد. إننا نشيد بالأطراف المشاركة في بيان مؤتمر القدس المعني بالصمود والتنمية الذي عقد في العقبة، وكذلك بيان شرم الشيخ، وندعو الطرفين إلى التقيد بالاتفاقيات الإيجابية المبرمة. وهذا أمر بالغ الأهمية مع اقتراب فترة الاحتفالات الدينية. وخلال تلك الفترة على وجه الخصوص، نشدد على الحاجة الملحة إلى أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ إجراءات انفرادية أو ممارسة التحريض من خلال محاولات تغيير الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس. ويجب احترام الدور الخاص للأردن كوصي باعتباره دوراً حاسماً في دعم التعايش السلمي بين الديانات التوحيدية الثلاث في المنطقة.

وتود مالطة أن تشير إلى آخر بيان مشترك صدر في ٨ آذار/مارس باسم الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجاء فيه أنه يتعين علينا النظر في آفاق جديدة للسلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزامات البناءة التي تم التعهد بها مع شركائنا وجامعة الدول العربية لإحياء مبادرة السلام العربية.

إن موقف مالطة بشأن قضية فلسطين يظل واضحاً. تؤكد مالطة من جديد التزامها بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين على طول حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بما يلبي التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة في المستقبل لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، تمثياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المنفق عليها دولياً.

**السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** رمضان يلوح في الأفق. وأود أن أعتزم هذه الفرصة لأعرب عن أطيبي تمنياتي لجميع أصدقائي المسلمين. كما أمل مخلصاً أن يتمكن المسلمون في الأرض الفلسطينية المحتلة من الاحتفال بشهر رمضان في سلام وطمأنينة.

أشكر المنسق الخاص وينسلاند على إحاطته. وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

المنصوص عليها في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ومما يؤسف له أننا ما زلنا نشهد في الأسابيع الأخيرة أنماطاً مقلقة من العنف والإرهاب والخسائر في الأرواح، وتجاهلاً لأحكام كل من القرار والبيان الرئاسي وتهديداً بمزيد من التصعيد.

تشعر مالطة بالقلق بالغ إزاء استمرار المسار السلبي للتطورات، ونشعر بالفزع الشديد إزاء عدد ضحايا العنف من الأطفال لدى الجانبين. وفي هذا السياق، نعرب عن الأسف للخسائر الناجمة عن العمليات الإسرائيلية في الضفة الغربية، والتي خلفت عدة قتلى فلسطينيين، بمن فيهم أطفال. نحث السلطات الإسرائيلية على ممارسة ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية وعمليات البحث والاعتقال. ونشدد مرة أخرى على أن استهداف غير المقاتلين والأطفال العزل أمر غير مقبول.

وما زلنا نشعر بالقلق أيضاً إزاء تزايد وقوع أعمال الإرهاب، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخراً في تل أبيب في ٩ آذار/مارس والذي أعلنت حماس مسؤوليتها عنه. وتدين مالطة إدانة قاطعة أي عمل إرهابي أو تحفيز للإرهاب، فلا يمكن أن يكون له أي مبرر، وتشير إلى التزام السلطة الفلسطينية بنبذ الإرهاب والتصدي له. كما ندين بشدة أعمال الإرهاب التي يقوم بها شباب مراهقون فلسطينيون، بل ونعرب أيضاً عن قلقنا إزاءها. وعلى نفس المنوال، تدين مالطة عنف المستوطنين المروع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. إننا نشعر بالقلق بالغ إزاء ازدياد مثل هذا السلوك. فيجب عدم تكرار أعمال التصعيد مثل الاعتداءات الانتقامية بإضرار الحرائق التي روعت بلدة حوارة في ٢٦ شباط/فبراير، ويجب محاسبة المتورطين فيها.

وتؤكد مالطة من جديد أن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات وتوسيعها وهدم المنازل وتشريد الفلسطينيين داخل الأرض المحتلة هي أمور تبعث على القلق. إن هذه الأعمال تشكل إجراءات انفرادية تنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتعرق إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة الأراضي. كما نشدد على أن أي إطلاق عشوائي للصواريخ على إسرائيل من جانب الجماعات المسلحة في غزة يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وهو أمر غير مقبول على الإطلاق.

المحتلة. وتدعو الصين الطرفين إلى العمل بجدية لحماية الوضع التاريخي الراهن للمواقع الدينية في القدس واحترام وصاية الأردن على هذه المواقع. وينبغي لهما خلال الأعياد الدينية بصفة خاصة التحلي بالهدوء وممارسة ضبط النفس لمنع العنف والتهديدات والاستنزافات ضد المؤمنين المسلمين ومنع المزيد من إراقة الدماء.

ثالثاً، ينبغي أن نفي بالالتزامات الدولية وأن ندفع بحل الدولتين قدماً. لا تزال الحالة على أرض الواقع متقلبة والاشتباكات بين الفلسطينيين والإسرائيليين مستمرة. إن السبب الأساسي لهذه الحالة برمتها يكمن في توقف عملية السلام في الشرق الأوسط والتأخير في تنفيذ حل الدولتين. لقد أصدر المجلس في الشهر الماضي بيانه الرئاسي الأول (S/PRST/2023/1) بشأن المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية منذ قرابة تسع سنوات، بينما أكد من جديد دعمه الثابت لرؤية حل الدولتين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحرك بإلحاح وأن يتخذ خطوات عملية لتعزيز هذا الحل، بما في ذلك عن طريق عقد مؤتمر سلام دولي أكبر وأكثر حجياً وتأثيراً والضغط من أجل الاستئناف السريع لمحادثات السلام بين فلسطين وإسرائيل. وينبغي للبلدان التي لها تأثير على الأطراف أن تتحمل مسؤوليتها عن القيام بدور بناء. وينبغي للمجلس، بدوره، أن يكون أيضاً مستعداً لاتخاذ إجراءات مجدية للاضطلاع بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعم الصين الثابت لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لبذل جهود دؤوبة لتحقيق تسوية سريعة وشاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية.

**السيدة بونغو (غابون) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر المنسق الخاص تور وينسلاند على إحاطته وأكرر دعم وفد بلدي. وأرحب بوجود الممثل الدائم لإسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين بيننا.

يعرب بلدي عن قلقه البالغ إزاء الوضع الراهن الذي لوحظ في الميدان خلال الفترة قيد الاستعراض، الذي لا يخفف من حدة

أولاً، ينبغي أن نعارض العنف والتحرير على العنف وأن ننهي النزاع والمواجهة. منذ بعض الوقت والحالة الأمنية تتدهور والنزاعات العنيفة تتصاعد في الضفة الغربية. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء هذه التطورات. إننا ندين جميع أعمال العنف ضد المدنيين وندعم المنسق الخاص في إبقائه على الاتصال الوثيق مع الفلسطينيين والإسرائيليين وفي جهوده لتيسير محادثات السلام وتهذئة التوترات. وندعو الأطراف المعنية إلى تجنب الاستنزافات والتحرير بغية منع المزيد من تصعيد التوترات. وينبغي لإسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية السكان في الأرض المحتلة، ومنع قواتها الأمنية من استخدام القوة المفرطة، وكبح عنف المستوطنين، وإجراء تحقيق شامل في الحوادث ذات الصلة، ومحاسبة الجناة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً أن تؤخذ شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة على محمل الجد.

إن فلسطين وإسرائيل جارتان دائمتان. ويمكن للجانبين، بل ويجب عليهما، أن يكسرا حلقة العنف ويحققا الأمن المشترك عبر الحوار والتعاون وتحقيق الأمن المشترك. وفي الآونة الأخيرة، وبفضل جهود الأردن ومصر وبلدان أخرى في المنطقة، توصلت فلسطين وإسرائيل إلى قدر من توافق الآراء، مع إعادة تأكيد التزامهما بتهذئة الحالة على أرض الواقع ومنع تصعيد العنف وتحقيق سلام عادل ودائم. ونأمل أن يُترجم توافق الآراء هذا إلى سياسات وإجراءات مسؤولة وبناءة تحسن الحالة على أرض الواقع.

ثانياً، ينبغي أن نلتزم بالقانون الدولي وأن نوقف التدابير الانفرادية التي تفاقم التوترات. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء القرار الذي اتخذته إسرائيل في شباط/فبراير بإضفاء الشرعية على تسع مستوطنات في الضفة الغربية، وبعد ذلك وافقت على بناء أكثر من ٧٠٠٠ وحدة سكنية استيطانية جديدة، وعدلت أمس تشريعاً يسمح للمستوطنين الإسرائيليين بالعودة إلى أربع مستوطنات. نحث إسرائيل على الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووقف توسعها الاستيطاني، وعمليات الهدم القسري للمنازل الفلسطينية، والتهديدات بإخلاء الفلسطينيين، والتغييرات الانفرادية للوضع الراهن في الأرض

كما نسترعي انتباه المجلس إلى حالة السلطة الفلسطينية الاقتصادية المثيرة للقلق بصفة خاصة، والتي تفاقت بسبب تجميد أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل من العاملين بالسلطة الفلسطينية باسم السلطة. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة من أجل انتعاشها الاقتصادي. ولا يمكن أن يكون هناك ازدهار في المنطقة ما لم تتقاسم السلطة الفلسطينية. وهذا أيضا عامل للسلام يجب أن يؤخذ في الحسبان.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا جميعا أن نشعر بالقلق إزاء العواقب الإنسانية لهذا النزاع. ويتطلب أثره المزعزع للاستقرار في بلدان المنطقة تعبئة أكثر تصميمًا من قبل المجتمع الدولي، لا سيما لصالح الدعم المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وفي الختام، يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح بتنامي اليأس وقبول العنف، بجميع أشكاله، على كلا الجانبين باعتباره أمرا لا مفر منه. ويجب ألا يؤدي تاريخ هذا النزاع وتعقيده وطول أمده إلى القدرية. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لموزامبيق.

تعرب موزامبيق عن تقديرها للسيد تور وينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إفادته القيمة بأخر المستجدات بشأن الحالة في فلسطين وعلى جهوده للتوصل إلى تسوية بشأن هذه المسألة الهامة.

ويساورنا قلق بالغ إزاء تصاعد العنف الذي ترتكبه إسرائيل ضد المدنيين الأبرياء وغير المحميين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن ناحية أخرى، نحن نشهد على إنشاء وتوسيع المستوطنات وعلى جميع التدابير الأحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل بهدف تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية وطابعها ووضعها. ونعيد تأكيد موقفنا بأن تلك التدابير تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ونعتقد أن امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما تلك التي تدعو إلى حل الدولتين، أمر حاسم كشرط لكي يعيش

التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين على الرغم من النداءات العديدة، ولا سيما من قبل المجلس، لوقف التصعيد وإطلاق حوار من قبل المجتمع الدولي.

إن هجمات المستوطنين في ٢٦ شباط/فبراير على حوارة، التي أدت إلى مقتل فلسطيني وتدمير ممتلكات فلسطينية، غير مقبولة. وبالمثل، فإن الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٩ آذار/مارس في تل أبيب، والذي أدى إلى إصابة شاب إسرائيلي بجروح وأودى بحياته والاشتباكات التي وقعت في جنين في ١٦ آذار/مارس، حيث قتل أربعة فلسطينيين - من بينهم مراهق - بنيران إسرائيلية، مأس حقيية. ويشجب بلدي كل هذا العنف، الذي استمر لفترة أطول مما ينبغي. ولا يمكن لأي قضية ولا ينبغي لها أن تضيء الشرعية على اللجوء إلى الإرهاب. ونكرر تأكيد موقفنا بشأن حق إسرائيل في الأمن، ولكننا نصر على أن يمارس هذا الحق وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وفي الوقت نفسه، فإن اتباع سياسة الاستيطان والخطاب العدواني لا يخفف، بل يزيد من حدة التوترات ويؤجج الانقسامات. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى التحلي بضبط النفس واتخاذ جميع التدابير اللازمة لاستعادة الثقة. ويكتسي انخراط بلدان المنطقة والبلدان التي لها نفوذ على الأطراف أهمية بالغة.

وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالاجتماع الذي عقد في ١٩ آذار/مارس في شرم الشيخ لمسؤولين سياسيين وأمنيين أردنيين وإسرائيليين وفلسطينيين وأمريكيين، تحت رعاية جمهورية مصر العربية، في إطار الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٢٦ شباط/فبراير في العقبة، بالأردن، بهدف استعادة الهدوء في الأراضي الفلسطينية وفي إسرائيل. ونحث الأطراف على احترام الالتزامات التي قطعتها على أنفسها وسنواصل متابعة عملية تلك المفاوضات عن كثب.

وتعيد غابون تأكيد التزامها بالحل القائم على وجود دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، تعيشان جنبا إلى جنب، على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع القدس عاصمة لهما.



وأود أيضا أن أشدد على أن تقرير الأمين العام الذي قدمه المنسق الخاص ونيسلاند يبين مرة أخرى الانتهاكات المستمرة لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات المجلس، ولا سيما فيما يتعلق بالاستيلاء غير المشروع على الأرض الفلسطينية بالقوة عن طريق المستوطنات والنظام المرتبط بها واستمرار إنكاره للحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في الحياة.

فنحن، الشعب الفلسطيني، موجودون. ونحن، الشعب الفلسطيني، ظللنا موجودين على تلك الأرض منذ فترة طويلة من الزمن. نحن الشعب الفلسطيني سنظل موجودين على تلك الأرض، لقد نعمنا بالرخاء وتذوقنا مرارة العناء، وعشنا وامتنا كما شهدنا الأفراح والأفراح وتراكمت لدينا ذكريات شخصية وتحملنا مأسى جماعية، لكننا سنبقى الشعب الفلسطيني مثلما كنا دائما. لقد تحملنا نزع الملكية والتشريد والتمييز والحرمان من حقوقنا الأساسية بل من وجودنا نفسه لكننا نبقي دائما.

وبعد الكثير من إراقة الدماء والمعاناة بالنسبة لنا وللإسرائيليين تمكنا من الانتقال من موقف الرفض المتبادل إلى الاعتراف المتبادل. لقد استغرق هذا الأمر عدة عقود، كما تطلب جهدا والتزاما، كما تطلب التضحية والشجاعة. وكنا نظن أننا رسمنا طريقا جديدا - لكن وبعد ٧٥ عاما من النكبة هناك وزير إسرائيلي ينكر وجودنا ذاته مرة أخرى. ولم يكن بيان الوزير الإسرائيلي هذا عن الماضي - الذي كان من الخطورة بمكان - بل إنه عن رؤية للمستقبل وهي أشد خطرا. إنه ينكر وجودنا لتبرير ما سيحدث في المستقبل. ولم يصدر ذلك البيان من الفراغ، كما لم يكن جزءا من ممارسة نظرية. لقد أتى ذلك البيان لأن الضم غير القانوني مستمر بشكل واضح أكثر من قبل. كما صدر في وقت يقتل فيه المزيد من الفلسطينيين كل يوم. لقد كان العام الماضي العام الأكثر دموية في الضفة الغربية منذ أكثر من ١٥ عاما. وقد كانت الأشهر الثلاثة الماضية الأسوأ من نوعها.

كيف يمكن للمرء تبرير قتل الفلسطينيين في الشوارع؟ كيف يمكن له أن يبرر إبقاء مليوني مواطن فلسطيني تحت حصار لاإنساني لأكثر من ١٥ عاما؟ وكيف يمكن له أن يبرر استعمار أراضيهم وهدم منازلهم

الشعبان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. إننا نؤمن بالحلول التفاوضية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني الحالي. والإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء مدعوون إلى الامتناع عن المبادرات والإجراءات الانفرادية التي يمكن أن تزيد من تفاقم التوترات والعنف السائد.

وتظل الحالة الإنسانية في الأراضي المحتلة تبعث على القلق وتتدهور. ويظل المدنيون هم الضحايا الرئيسيون لدورة العنف التي تتكشف في أعقاب القرارات الأخيرة باستيطان الأراضي والاستيلاء عليها، فضلا عن هدم منازل المدنيين.

ويساور موزامبيق القلق إزاء تزايد انعدام الأمن والوفيات والإصابات بين المدنيين الفلسطينيين. ويجب توفير الحماية العاجلة لأكثر الفئات ضعفا، ولا سيما الشباب والنساء. ونعتقد أن المجلس يتحمل مسؤولية العمل الجماعي من أجل المساعدة على تسوية هذا الصراع.

ونرحب بجهود الشركاء الدوليين، في ذلك الصدد، لممارسة تأثير إيجابي للحث على احترام سيادة القانون والديمقراطية في فلسطين بتهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية.

وندعو إلى زيادة الدعم المستدام الذي يمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولبرنامج الأغذية العالمي.

وفي الختام، نحث الأطراف على مواصلة طريق الحوار والعمل معا بطريقة بناءة نحو سلام دائم، مع الاحترام الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتعزيز التعايش وحل الدولتين، وفقا للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة للمراقب الدائم لدولة فلسطين ذات مركز المراقب.

**السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية):** أود في البداية أن أشيد بدولة موزامبيق الشقيقة على قيادتها المقتردة لمجلس الأمن وعلى عقد هذه الجلسة الهامة.



حمايته من المزيد من المعاناة والخسائر. وإذ تقترب من الأعياد الدينية للديانات التوحيدية الثلاث، فإن علينا أن نتذكر ما الذي يجعل تلك الأرض مقدسة. إن قصتها وأهميتها وهويتها تكمن جميعا في تنوعها، ولا مجال فيها للسماح بالإقصاء أو الاحتكار أو التعصب. ويتمثل دورها في أن تكون نموذجا للبشرية ومنازة للحرية والعدالة والتعايش السلمي. فلنرتقِ إلى مستوى ذلك الدور.

لقد جئت إلى المجلس قبل بضعة أشهر (انظر S/PV.9174) لتحذير من الاتجاه الذي نعتقد أن الأمور تتجه نحوه في الميدان. لقد جئنا هنا مرارا وتكرارا طالبين الحماية لشعبنا قبل وقت طويل مما حدث في حوارة وفي جنين ونابلس وأريحا. لقد جئنا نطالب بالتفاعل الدولي وقلنا إن حل الدولتين قد أصبح وهما بينما يتجسد الواقع الوحيد في الضم. جئنا بتحذير مما قد يعنيه ذلك ليس لشعبنا فقط بل لجميع الشعوب. جئنا لنقول إن الفصل العنصري قد حل محل السلام وللأسف فقد أكدت الأحداث اللاحقة جميع تصريحاتنا.

أقول لأعضاء المجلس اليوم إنه يجب بذل قصارى الجهود لوقف أعمال الضم والعنف وجميع الاستفزات الأخرى التي تستهدف شعبنا. ويجب علينا جميعا الفرز من حريق لا يمكننا إطفاءه. إن من واجبنا جميعا ألا ننتظر بل أن نعمل الآن بكل الوسائل المتاحة لنا لمنع اندلاع حريق يأتي على الأخضر واليابس.

قبل سبع سنوات اتخذ المجلس القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وإذا ما نُفِّذَ لَكُنَّا قد حققنا السلام. كما اتخذ المجلس قرارات تستند إلى القانون الدولي مسترشدا في ذلك بميثاق الأمم المتحدة. وتقع على عاتق المجلس - فضل عن عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - مسؤولية السعي المستمر لتنفيذ تلك القرارات، لا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). بيد أن تلك الاتجاهات التي حُدِّدت وأُدينت في ذلك القرار ما تزال مستمرة.

ويجب وقفها وعكس مسارها. فالبديل هو المزيد من الألم والمزيد من الدم والمزيد من الكراهية. لا أحد يستطيع تحمل ذلك. هناك الكثيرون الذين يقولون إن ما يتطلبه تحقيق العدالة والسلام هو طلب

والتهجير القسري للعائلات والمجتمعات؟ وكيف للمرء أن يبهر حرق قراهم وإذلال شيوخهم وأطفالهم؟ إن تبرير تلك الأفعال يقتضي تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم ذاتها. ولكن ليس كل المسؤولين الإسرائيليين يمشون إلى حد إنكار وجودنا. فبعضهم يكتفي بإنكار حقوقنا، ويكتفي بعضهم بإنكار إنسانيتنا، بينما يكتفي البعض بإنكار صلتنا بالأرض التي نحبها.

أكرر القول مرة أخرى، إن ذلك قد استغرق منا عقودا للانتقال من الرفض المتبادل إلى الاعتراف المتبادل. ولكن كل ما أنجزناه بشكل جماعي يتم التراجع عنه وتدميره أمام أعيننا. ويجب أن نستجيب لذلك بشكل جماعي. لقد قرر الجانب الفلسطيني ألا يدخر وسعا في محاولة لمنع سير الأمور في طريق نعلم جميعا نهايته جيدا. كما تخطينا حد التعقل في سعينا لمنع إراقة الدماء وإيجاد طريق للعودة إلى أفق مختلف لا يزال يبعث على الأمل. وليس ذلك دليل على الضعف بل دليل على حكمة مكتسبة بتكلفة باهظة. في ذلك الصدد، نعرب عن تقديرنا لجميع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية التي تبذل جهودا لتشكيل مثل هذا الأفق. أكرر القول مرة أخرى أن شعبنا موجود وليست هناك قوة في الأرض تحرمانا من وجودنا وارتباطنا بوطنا الحبيب فلسطين. إن شعبنا يستحق الحرية، لا سيما أنه قد انتظر وعانى بما فيه الكفاية. لقد حان الوقت للمضي قدما، والعيش والسماح للآخرين بالعيش فضلا عن إنهاء الاحتلال والعيش جميعا في حرية وسلام وأمن.

يحل علينا شهر رمضان المبارك وكذلك عيد الفصح. إننا نرحب به مع العائلات والمجتمعات التي تشيع موتها وآلاف السجناء الفلسطينيين الذين يدخلون في إضراب عن الطعام لضمان حقوقهم الأساسية واحترام كرامتهم الإنسانية. ويذهب بعض المصلين إلى الحرم الشريف بعشرات الآلاف - وفي أيام الجمعة بمئات الآلاف - بينما يذهب آخرون إلى كنيسة القيامة في فترة عيد الفصح. لكنهم غير متأكدين مما إذا كانوا سيتمكنون من الوصول إلى تلك الأماكن المقدسة والصلاة بسلام هناك دون أي اعتداءات أو استفزازات. إن شعبنا - الشعب الفلسطيني - بحاجة إلى تضامن المجلس ودعمه لأجل

والمناقشات المفتوحة - بالنسبة لوسائل الإعلام بالطبع - لا تخدم سوى هدف واحد، وهو إدامة النزاع. وهذا هو الغرض الوحيد للسلطة الفلسطينية - إدامة النزاع بغية نزع الشرعية عن فكرة الدولة اليهودية ذاتها ووجودها. ولهذا السبب رفض الفلسطينيون كل خطة سلام ورفضوا خطة التقسيم في عام ١٩٤٧. كان ذلك ولا يزال الهدف الوحيد للفلسطينيين. انظروا فقط إلى ما يحدث على الأرض. فبينما تحقق أجهزة إنفاذ القانون الإسرائيلية في أعمال العنف، تمجد السلطة الفلسطينية الإرهابيين الذين يسفكون دماء إسرائيلية بريئة.

أقول للممثل الفلسطيني عارا عليه لوقاحته في التجرؤ على إدانة كلام وزير إسرائيلي اعتذر وأوضح ما كان يعنيه. وفي الوقت نفسه، فإن رئيسه وبقية القيادة الفلسطينية يحرضون بانتظام على الإرهاب، ولا يدينون أبدا قتل المدنيين الإسرائيليين، ويمدحون الإرهابيين الفلسطينيين، ويحاولون بنشاط إعادة كتابة الوقائع والحقيقة بمحو التاريخ اليهودي. اسمحو لي أن أعطي مثلا أو مثالين، لأنه لا يرد ذكرهما هنا أبدا. احتفالا باليوم الدولي للمرأة في وقت سابق من هذا الشهر، زارت ليلي غنام، محافظة رام الله والبيرة، والدة ناصر أبو حميد، الإرهابي المسؤول عن قتل ١٠ إسرائيلييين. ووصفتها السيدة غنام بأنها قدوة حية يُحتذى بها للمرأة الفلسطينية ورمز للتضحية يُفتخر به. محمود العالول، نائب رئيس اللجنة المركزية لحركة فتح ونائب الرئيس عباس، برر الهجوم الإرهابي الأخير في حوارة الذي قُتل فيه مدنيان إسرائيليان، هما الأخوان هليل وياغيل يانيف، بالرصاص من مسافة قريبة على يد إرهابي فلسطيني. ووصف تلك الجريمة البشعة بأنها رد فعل طبيعي. لا يوجد شيء طبيعي في قتل مدنيين أبرياء.

وقبل شهر واحد فقط، قرر الرئيس عباس نفسه، وليس للمرة الأولى، محو الحقائق التاريخية، مدعيا أن الشعب الوحيد الذي له أي حقوق تاريخية في جبل الهيكل وحائط المبكى - نعم، هذا هو ما قلته، حتى الحائط الغربي - هم الفلسطينيون. بالطبع هذه كذبة سقيمة تشوه التاريخ تماما. لقد كان جبل الهيكل، كما يعلم الجميع هنا، موقعا لمعبد يهودي قبل المسجد الأقصى بوقت طويل، وكان الحائط الغربي هو

عزيز المنال. ونحن ندعوهم إلى التفكير فيما سيترتب على الإخفاق في القيام بذلك. فالثمن أعلى بلا حدود - إنه رأس مال سياسي أيا كان هو المطلوب لدعم القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة من أجل النهوض بجل عادل ودائم. الحرية تستحق ذلك. والسلام يستحق ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

**السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** يبدو أن نمطا مزعجا قد نشأ هنا. فخلال الأشهر الماضية، تم فتح مناقشات مغلقة بشأن الحالة في الشرق الأوسط بناء على طلب الفلسطينيين، وتم عقد جلسات طارئة عديدة بناء على طلبهم. يبدو أن المناقشات الفصلية التي لا تركز إلا على إدانة إسرائيل ليست كافية للفلسطينيين. فمثلا رفضوا كل خطة سلام طُرحت على الطاولة لأنه لم تتم تلبية ١٠٠ في المائة من مطالبهم السخيفة، يرغب الفلسطينيون هنا أيضا في استغلال ١٠٠ في المائة من المناقشات، بما في ذلك المناقشات التي لم تتم دعوتهم إليها، وذلك من أجل التهجيم على إسرائيل.

وعلى الرغم من الأكاذيب المستمرة التي يسمعها أعضاء مجلس الأمن من الممثل الفلسطيني وتشويهاته المستمرة للواقع، أود أن أوضح تماما للجميع شيئا واحدا. مما لا شك فيه أن إسرائيل هي الديمقراطية الليبرالية الأكثر حيوية في الشرق الأوسط. لا توجد ديمقراطية مثالية، وقد يرتكب الناس أخطاء، ولكن لا يمكن إنكار أنه عندما تُرتكب أي أعمال عنف أو تُنتهك القوانين فإن دولة إسرائيل تعمل على تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. فهكذا تعمل الديمقراطية الملتزمة بالقيم الليبرالية وحقوق الإنسان والتعايش. أولئك الذين يأخذون القانون بأيديهم يتم تقديمهم إلى العدالة. وهذا هو الواقع في إسرائيل.

ومع ذلك، أطلب من كل عضو من أعضاء المجلس أن ينظر إلى الممثل الفلسطيني وأن يفكر في سلطة الإرهاب التي يمثلها. الفلسطينيون حقا لا يخجلون. إنهم يشوهون كل حدث في إسرائيل - الأحداث التي لا تمثل قيم أو معايير إسرائيل على الإطلاق - ويصورونها زورا على أنها ظاهرة واسعة الانتشار. الجلوس هنا واجترار الافتراءات لن يحل النزاع. بل على العكس، فإن هذه الأكاذيب المتكررة

إرهابي. ومع ذلك، فإن ذلك ليس محور مناقشة اليوم، تماماً مثلما أن تحريض السلطة الفلسطينية على الإرهاب وتمجيدها وتمويلها له ليست أبداً محور هذه المناقشات. السلطة الفلسطينية لا تؤدي دوراً نشطاً في موجة الإرهاب المتصاعدة فحسب، بل أنها تؤدي دوراً سلبيًا أيضاً. لقد ظهرت جماعات إرهابية جديدة مثل "عرين الأسود" في مدن فلسطينية مثل نابلس وجنين، ومع ذلك قررت السلطة الفلسطينية أنه عندما ينمو الإرهاب العنيف فإنه من المقبول ليس فقط تأجيج النار ولكن أيضاً الجلوس وعدم القيام بأي شيء على الإطلاق ومشاهدة النيران تستعر. ولكن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي، كما تفعل السلطة الفلسطينية. فإسرائيل تتخذ إجراءات ضد أولئك الذين يختارون طريق العنف لتهديد مواطنينا. ولهذا السبب، تضطر إسرائيل لاتخاذ تدابير دفاعية في تلك المدن الفلسطينية. وهذا هو السبب الوحيد، إذ يجب على إسرائيل أن تقوم بالعمل الذي ترفض السلطة الفلسطينية القيام به لإحباط الهجمات الإرهابية.

غير أنه ورغم استماتة الفلسطينيين في تشجيع المزيد من العنف والسماح بحدوثه، فقد أظهرت إسرائيل استعدادها للجلوس إلى طاولة المفاوضات، بل وحتى اتخاذ خطوات هامة. ومن أجل تهدئة الوضع الحالي، اجتمع مسؤولون كبار من إسرائيل والسلطة الفلسطينية في العقبة، بالأردن، في شباط/فبراير، ومرة أخرى في شرم الشيخ، بمصر، يوم الأحد. إن إسرائيل تشهد ذروة موجة إرهابية. والواقع أن الإرهاب الفلسطيني الذي قتل هاليل وياغيل يانيف في حوارة نفذ ذلك الهجوم الوحشي في نفس اليوم الذي عُقد فيه اجتماع العقبة. وأسفرت تلك الاجتماعات عن التزامات متبادلة، تلتزم إسرائيل بالوفاء بها. ولكن هناك جانبان لكل اتفاق، ونتوقع من الفلسطينيين أن يفعلوا الشيء نفسه. ولا بد من وقف حملة الإرهاب التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين. وتقع على عاتق السلطة الفلسطينية مسؤولية وقف العنف، تماماً كما تقع على عاتقها مسؤولية إنهاء التحريض. ولا بد من الوفاء بتلك الالتزامات.

فيما يتعلق بقرار إسرائيل إلغاء قانون فك الارتباط في شمال السامرة، فإننا لا نعتبره عملاً استفزازياً. إنه تصحيح لخطأ تاريخي.

الحائط الغربي لمعبدا المقدس. تلك هي الحقائق، وهي لا جدال فيها. ولكنني لم أسمع قط أحداً هنا يدين الرئيس عباس - أو لعل الإدانات تقتصر فقط على الوزراء الإسرائيليين.

وبينما تدين القيادة الإسرائيلية التحريض من جميع الجهات تحفز السلطة الفلسطينية الإرهاب من خلال سياستها الخسيسة القائمة على الدفع مقابل القتل. في عام ٢٠٢١ وحده، دفعت السلطة الفلسطينية أكثر من ١٧٥ مليون دولار - أموال تبرع بها العديد من الموجودين هنا - للإرهابيين وعائلاتهم. ولا تزال هذه الممارسة السقيمة مستمرة. وبالمناسبة، قال الرئيس عباس مرات عديدة إنه لو لم يتبق لديه سوى دولار واحد لدفعه للإرهابيين الذين يقتلون الإسرائيليين. ومع ذلك فإن صمت المجلس يصم الأذان. وبينما تكون إسرائيل في حداد على ضحايا الإرهاب تحتل جماهير الفلسطينيين بقتل الإسرائيليين الأبرياء في الشوارع. وفي أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع في تل أبيب قبل أسبوع ونصف الأسبوع والذي أطلقت فيه النار على ثلاثة إسرائيليين - وتوفي أحدهم بشكل مأساوي أمس متأثراً بجراحه - تم توزيع الحلوى في العديد من المدن الفلسطينية. يمكن مشاهدة ذلك على شاشة التلفزيون، ولا داعي للانتظار وينسلاند للإبلاغ عن هذا الأمر.

إن الرئيس عباس وبقية القيادة الفلسطينية الذين ينكرون المحرقة لا يرفضون إدانة الهجمات الإرهابية على المدنيين الأبرياء فحسب، بل يشيدون بها. ألا يرى أعضاء المجلس العلاقة بين أقوال الفلسطينيين وتصاعد الهجمات والعنف؟ لقد أُحيط المجلس علماً للتو بقرار منحاز آخر مناهض لإسرائيل - القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولكن على الرغم من أن القرار خص إسرائيل بالذكر، فإنه لا يمكن أن يتجاهل حقائق الإرهاب والتحريض. وحتى الذين صاغوا ذلك القرار المنحاز فهموا أن المصالحة مستحيلة بينما تتواصل دعوات القيادة الفلسطينية إلى قتل المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. هذان الأمران لا يمكن أن يحدثا في وقت واحد. أليس هذا واضحاً؟ فلماذا إذن لا يتناول مجلس الأمن أبداً هذه المسألة البالغة الأهمية؟

خلال الأشهر الثلاثة والنصف الماضية تم قتل ١٥ إسرائيلياً بريئاً وجرح ٧٠ آخرين، وارتكب الفلسطينيون أكثر من ١٠٠٠ هجوم

غير أن تلك المنظمات الإرهابية لا تعمل بمفردها. فكل واحدة من تلك الجماعات القاتلة تتلقى الدعم والتمويل والسلاح من أكثر الكيانات خطورة وزعزعة للاستقرار في المنطقة - نظام آيات الله في إيران. وإلى جانب كونها الدولة الأولى في العالم الراعية للإرهاب، فإن إيران تمضي قدما سريعا في برنامجها النووي الخطير بسرعة لم يسبق لها مثيل. وهي لا تعير أي اهتمام لنداءات المجتمع الدولي وإدانته ولا تهتم بمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فأيات الله يفعلون ما يحلو لهم. ويعلم الجميع الآن أنهم يريدون أسلحة نووية، وهم على وشك الحصول عليها. لقد قام النظام بتخصيص اليورانيوم بنسبة ٨٤ في المائة، وهو لا يخفي نواياه. إن الهدف الإيراني هو إبادة دولة إسرائيل - لكن ذلك، كما نعلم جميعا، لن يكون سوى خطوتهم الأولى. فهذا النظام الوحشي يضطهد النساء ويقتل المتظاهرين في الشارع ويزعزع استقرار المنطقة ويمول الإرهاب ويسلحه ويرسل إمدادات من الطائرات الهجومية المسيرة لاستخدامها في أوكرانيا. ومع ذلك، انظروا إلى هذه المناقشة. ينبغي لأعضاء المجلس أن يفتحوا أعينهم وأن يفتحوا آذانهم. إن هذه مناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط - الشرق الأوسط بأسره. إذن، لماذا لا نتحدث عن الفيل الشيعي المشع في الغرفة؟ ولماذا نسمح للفلسطينيين باختطاف هذه المناقشات في حين أن المنطقة على وشك الانفجار؟

أرجو من أعضاء المجلس أن يفكروا مليا في كلماتي - أن يفكروا، ولكن أيضا أن يتصرفوا - لأنه في يوم من الأيام سيكون الأوان قد فات. وهذا الوضع لا يمكن أن يستمر. وجريمة إيران لا يمكن أن تستمر. إن المنبه يرن منذ سنوات، ولكن المجتمع الدولي ظل يضغط على زر الغفوة لفترة طويلة جدا. وقد حان الوقت للاستيقاظ والعمل بسرعة كبيرة. يجب وقف نظام آيات الله وجيوشه الإرهابية التي تعمل بالوكالة عنه. لا تسمحوا للأكاذيب الفلسطينية بتهميش الأخطار الحقيقية التي تهدد المنطقة. لقد حان وقت العمل الآن.

رُفعت الجلسة الساعة 12/05.

والقانون الجديد في إسرائيل يسمح فحسب للإسرائيليين بدخول مناطق شمال السامرة، مهد تراثنا - وهو مكان قررنا من جانب واحد في الماضي منع أنفسنا من دخوله. ويمكن للإسرائيليين الآن أن يزوروا مهد ديننا مرة أخرى. ومع ذلك، فإن دولة إسرائيل ليس لديها نية لبناء أي أحياء سكنية جديدة هناك.

وعلاوة على ذلك، ومع اقتراب شهر رمضان، اتخذت إسرائيل، كما تفعل كل عام، خطوات لحماية حرية العبادة للفلسطينيين وللسمح لهم بالاحتفالات العائلية المشتركة. ويمكن للمصلين الفلسطينيين الصلاة بحرية في جبل الهيكل ويمكن للعائلات الفلسطينية زيارة أقاربهم في إسرائيل والخارج. إن دولة إسرائيل تعي أهمية هذا الشهر الفضيل وتتخذ جميع التدابير الممكنة لضمان أن يتمكن مئات الآلاف من الفلسطينيين والعرب الإسرائيليين من الصلاة في جبل الهيكل بسلام في هذا العام، كما حدث في جميع السنوات الأخرى. وهذا أمر يغفل عنه الممثل الفلسطيني دائما.

من المفترض أن هذه الاجتماعات تركز على الحالة في الشرق الأوسط. وبقدر ما قد يبدو الأمر مفاجئا عند الاستماع إلى هذه المناقشات، فإن الشرق الأوسط يمتد إلى ما هو أبعد من حدود إسرائيل وقد أصبحت المنطقة برميل بارود على وشك الاشتعال. وبينما نتكلم الآن، يجري تعزيز محور للشر. فأعنف المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء الشرق الأوسط - الجهاد الإسلامي وحماس وحزب الله - تعقد اجتماعات لمناقشة كيفية العمل معا لتحقيق هدفها النهائي المتمثل في تدمير إسرائيل. وفي الأيام الأخيرة، اجتمع حسن نصر الله، زعيم حزب الله، مع وفود من حركتي حماس والجهاد الإسلامي في بيروت. وركزت تلك المحادثات على كيفية توسيع نطاق الإرهاب في يهودا والسامرة والقدس طوال شهر رمضان. وبينما يقضي المسلمون الأتقياء هذا الشهر الكريم في الصيام، تخطط تلك الجيوش الإرهابية لقتل اليهود. ومع ذلك، فإن العالم صامت.